الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

دور الثورة الجزائرية في حركة تحرير البلدان المغاربية (1954م/1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتان:

- فرحات مديحة
- صالح سلمى

إشراف :

د. مداح عبد القادر

لجنة المناقشة:

حرشوش كريمة	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
مداح عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
زاهي محمد	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا

الموسم الجامعي: 2023-2024م / 1444-1445هـ

شكر وعرفان:

أن الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى به تتم الصالحات، نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "مداح عبد القادر" الذي سخر جهده ووقته للإشراف على هذه المذكرة بتعليماته وإرشاداته القيمة بالرغم من انشغالاته وكثرة ارتباطاته العلمية والعملية

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة لتقييم هذه الرسالة.

كما نتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى كافة الأساتذة الذين ساهموا في التكوين خلال سنوات الدراسة.

والى كل من ساعدنا في انجاز هذه الرسالة من قريب أو من بعيد

إهداء:

الحمد لله والصلاة على الحبيب المصطفى اما بعد

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الجامعية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى موطن الحنان والحب أمي الغالية "جميلة" أطال الله في عمرها وأعنانني الله على رد جميلها

موطن الدفء أبي الغالي "رمضان" الأب المعطاء الكريم الذي ساندني طوال مسيرتي

إلى سندي ومسندي أخي الغالي والوحيد "أحمد" حفظه الله وادام لي سندا.

والى جسر المحبة والصدق والوفاء أخواتي "سليمة" "نسرين" "نورهان" والبرعمة "آلاء"

والى الأستاذ الذي لن أنسى فضله وتعبه معي في هذا العمل الأستاذ "بلطرش عبد الرحمان" حفظه الله

اليكم اهدي ثمرة جهدي المتواضع .

مديحة

إهداء:

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي أمي الغالية

وأبي العزيز اللذان كانا دائما عونا وسندا لي واللذان أكرماني بالدعاء حفظهم الله ورعاهم.

إلى من ساندوني وشاركوني أجمل لحظات حياتي إخوتي "نصر الدين" و "محمد" وأخواتي "سميحة" و "مريم" و "أسماء" و "سعاد"

إلى طيور بيتنا "خالد" و "إسلام" "عبد الإله" و "سجود" و"عبد الغاني" و"آدم" و"أميرة الصغيرة"

إلى صديقاتي "صليحة" "حكيمة" "بشرى" "أمينة" وفقهن الله في حياتهن

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل سائلة الله أن ينفعني به ومن بعدي ويرزقني من توفيقه

سلمى

قائمة المختصرات:

دط	**دون طبعة**
دم	**دون مكان نشر**
دت	**دون تاريخ**
م	**ميلادي**
ع	**عدد**
تر	**ترجمة**
ج	**جزء**
ص	**صفحة**
ص ص	**صفحة صفحة**
ط	**طبعة**
د س	**دون سنة**
ت ق	**تقديم**
ج ت و	**جبهة التحرير الوطني**
إ ع ع ج	**الاتحاد العام للعمال الجزائريين**

OS	Organisation secrète
OAS	Organisation de l'armée secrète
UDMA	Union démocratique du manifeste algérien
PPA	Parti du peuple algérien
MTLD	Union démocratique du manifeste algérien
CRUA	Comité révolutionnaire d'unité et d'action

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الثورة الجزائرية واحدة من أهم الثورات القرن 20، إذ وصفها أحد الزعماء الأفارقة بقبلة الثوار، حيث أن الثورة التحريرية ثورة شعب جزائري أراد أن يتحرر ويستعيد الكرامة والسيادة ، كما كان لاندلاعها أثر على تطور الوضع في بلدان المغاربية بسبب إرتباط النضال المغاربي في مواجهة الإحتلال الفرنسي ، وكذلك الشعور بالحاجة إلى مواجهة موحدة مع عدو واحد وذلك بفضل تاريخ واحد ومصير مشترك ، ولاشك أن مبادئ ثورة أول نوفمبر1954ساهمت بشكل كبير في بلورت النضال وكفاح شعوب المغاربية خاصة أن الثورة الجزائرية جوهرها القضاء على الإستعمار وتخليص الشعوب منه، لذا إرتبطت قضية تحرير الجزائر بقضايا تحرير تونس والمغرب وفزان ومن الجدير بالذكر أن الجزائر عملت في مختلف مراحلها على بناء الوحدة المغاربية وعليه سنحاول في هذه الدراسة رصد مختلف أشكال الدعم الذي قدمته الثورة الجزائرية للبلدان المغاربية.

أولا: التعريف بالموضوع وأسباب اختياره

يتناول موضوع بحثنا: دور الثورة الجزائرية في حركة تحرير البلدان المغاربية (1962/1954) ويعود إختياره إلى أسباب منها الذاتية والموضوعية أهمها:

أسباب ذاتية:

1/ الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي لها أهمية في تاريخ الجزائر.

أسباب موضوعية:

1 / التعرف على القضايا المغاربية خاصة قضايا التحرر.

2/ الرد على كتابات الرامية إلى تشويه الثورة خاصة الكتابات الفرنسية.

3/تذكير الأجيال بالثورة الجزائرية ومصيرها المشترك مع بلدان المغاربية.

4/ إثراء المكتبة الوطنية الجزائرية.

ثانيا: أهمية الموضوع

تبدو أهمية الموضوع جلية في إبراز وتبيين الدور الذي لعبته الجزائر في دعم ومساندة حركات التحرر في بلدان المغرب العربي

ثالثا: إشكالية الموضوع

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها **كيف ساهمت الثورة الجزائرية في دعم واستقلال دول المغرب العربي؟**وفي ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات.

- كيف كانت أوضاع الجزائر قبل أول نوفمبر 1954؟
- ما مدى تأثير الثورة الجزائرية في بلدان العربية ؟
- كيف تحررت فزان من الإستعمار الفرنسي ؟
- ماهو دور الثورة الجزائرية من إستقلال تونس ؟
- من ساعد المغرب الأقصى في الاستقلال؟

رابعا: حدود الموضوع

الحدود الزمانية:تدور حول الفترة الممتدة من 1نوفمبر1954إلى غاية الإستقلال 5 جويلية 1962.

الحدود المكانية: تتمثل حدود هذا البحث في جغرافية الجزائر والدول المغاربية تونس المغرب ليبيا.

طبيعة الموضوع وإتساع محيطه مما صعب مهمة حصره في خطة شاملة .

_طبيعة الموضوع وحساسيته وتشعبه فهو عبارة عن دراسة تاريخية سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية كما أنه يتضمن العديد من المحطات الحساسة التي وجب التعامل معها بحذر حتى لا نجانب الحقيقة التاريخية ولا نمس بمصداقية البحث ، وعلى الرغم من الجهد الذي بذلناه في جمع المادة

العلمية وتحليلها من أجل إيصالها بالصورة الجيدة لإثراء هذا الموضوع الذي لايزال مفتوحا أمام جهود أخرى نأمل أن يكون هذا العمل انطلاقه نحو عمل أفضل

خامسا: دراسة المصادر والمراجع

على الرغم من الصعوبات التي واجهتنا فقد حاولنا قدر الإمكان جمع أطراف الموضوع من المصادر والمراجع الأساسية والثانوية وهكذا إعتمدنا على جملة من الكتب نذكر منها :

_علي الكافي بعنوان مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد عسكري 1962/1946 والذي يدرس جانب مهم من

_أيضا كتاب يحي بوعزيز بعنوان مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر وإفريقيا وهو يوضح مكانة الثورة الجزائرية بين الثورات العالمية

_ مقال عبدا لله شريط بعنوان الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية وهو يعالج جانب مهم من إسهامات ثورة التحرير الجزائرية في تحرر شعوب إفريقيا

_ مقال حمانةبخاريبعنوان الأبعاد العربية للثورة الجزائرية والذي يبين دور الثورة الجزائرية في استقلال فزان (ليبيا)

سادسا: خطة الموضوع

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية وضعنا خطة تحتوي على مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع فكانت كالآتي:

مقدمة :

الفصل التمهيدي:

أوضاع الجزائريين قبيل اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى 1954 .

الفصل الأول:

الثورة الجزائرية وأبعادها (1962/1954):

1- الأزمة الحزبية والعمل المسلح:

أ: أزمة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية.

ب: اللجنة الثورية للوحدة والعمل 3 مارس 1954.

ج: اجتماع لجنة 22.

د: بيان أول نوفمبر .1954

2/ اندلا ع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954:

أ: الصعوبات التي واجهت الثورة في عامها الأول .

ب:ملف الثورة في باندونغ 24/18 أفريل 1955.

ج: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

د: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956ورد الفعل الفرنسي .

3- التفاوض والإستقلال :

أ: مظاهرات 11ديسمبر 1960.

ب: اتفاقيات ايفيان الأولى والثانية.

ج: وقف إطلاق النار 19مارس 1962.

د: الإستفتاء و الإستقلال.

الفصل الثاني:

- ثورة نوفمبر 1954 في ميزان ثورات العالمية .
- إسهامات ثورة التحرير الجزائرية في تحرر شعوب إفريقيا.
- ثورة الجزائر وتصفية مشكل مستعمرات إفريقيا .
- صدى الثورة الجزائرية وأثرها في التحولات في البلدان المغاربية .
- دور الثورة الجزائرية في إستقلال دول المغرب العربي.
- دور الثورة الجزائرية في إستقلال فزان بليبيا .

- دور الثورة التحريرية الجزائرية وإستقلال تونس.
- دور الثورة الجزائرية في تحرير المغرب الأقصى.
- إستقلال المغرب دلالة على قوة الثورة الجزائرية .
- خاتمة

_ قائمة المصادر و المراجع .

سابعا :المناهج المتبعة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع فقد إعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي لسرد الإحداث و ترتيبها وفقا التسلسل التصاعدي للوقائع إضافة إلى المنهج الإستقصائي لتقصي الأحداث والتطورات التاريخية

فصل تمهيدي:

أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1954م)

لم يعرف التاريخ الحديث مأساة استعمارية بغيضة مثل مأساة الاحتلال الفرنسي للجزائر1830م، فقد تجلى الاستعمار بأبشع معانيه وانطوت سياسته وفلسفته في أقبح صورها وأشكالها، فلم يكتف باستغلال الأرض ما فوقها وما تحتها واستعباد الإنسان الجزائري وتسخيره في شتى الميادين، ولكنه تعدى ذلك إلى تشويه التاريخ وإفراغه من الحقائق و ذلك ليتمكن في المرحلة الأولى من فصل المجتمع الجزائري عن قاعدته المتينة التي يتركز عليها، والمتمثلة في ثقافته الوطنية وما تحمله من ثورات روحية عارمة ليتوصل في مرحلة ثانية إلى فرض هيمنته الثقافية، والتي من عناصرها الأولى الاندماج المزيف والمسح والتذويب بغية طمس المعالم القومية والثقافية والروحية للجزائر ومحو الشخصية الوطنية للجزائريين.

وهكذا راح الاستعمار الفرنسي يجرد تاريخ الجزائر من أبطاله ومن مآثره النبيلة الخالدة ويمحو ما كان حافلا به من بطولات ومكارم الأخلاق، وإسهامات حضارية ومواقف إنسانية تشهد كلها على العزة والقدرة الفائقة على الأخذ والعطاء، وقد شملت هذه المأساة الاستعمارية مختلف الأصعدة والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، فقد تمثلت هذه الأوضاع في ما يلي:

1- الأوضاع السياسية:

لقد كانت الحياة السياسية قبيل اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى في ورطة فالانتخابات دائما مغشوشة، والمنتخبون الجزائريون مهمشون من طرف أغلبية المنتخبين الفرنسيين والقمع متعدد الأشكال ضد المناضلين الجزائريين وخاصة المنتمون إلى حزب الشعب \ الحركة (**MTLD\ PPA**)وضد الصحافة ومنع التظاهرات السياسية العامة، وإضافة إلى ذلك جوا من الحذر والشك والانتقادات التي لا تخدم الوحدة بين الوطنيين من حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية المقتنعين بصحة برنامجهم الاستقلالي، والمعتدلين من الاتحاد(**UDMA**)، الذين كانوا متمسكين بالنشاط الشرعي والشيوعيين اللذين رفضهم الحزبان بسبب مواقفهم والسبب الحقيقي والمباشر للفاتح من نوفمبر يوجد في مستوى أزمة الحزب الاستقلالي ونشاطات قادته القدماء ومناضلي المنظمة الخاصة.[1]

وعندما هب ريح النضال السياسي شرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من اجل إبراز معالم الأمة وقطع روابط التعبئة، بدا الفرنسيون يتفننون بوضع القوانين وإصدار الأوامر وأول ما تجدر الإشارة إليه ذلك المشروع الذي يحمل اسم صاحبه" **بلووفيوليت**" فقد كان هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، وهو مخطط جهنمي كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين والمفكرين، الذين لم يكونوا ينتظرون إلى ابعد من الاندماج لكن لحسن حظ الجزائريين جعل المعمرين والرأي العام في فرنسا لا يتفطنون لذلك الأمر الذي دفعهم إلى محاربة وبذل كل ما في وسعهم ليصبح حبرا على ورق.[2]

[1] – محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954م، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص385- 386.

[2] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1،ا لاتحاد الكتاب للعرب، دمشق، 1999، ص24-25.

وعلى الرغم من إن قانون الجزائر الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية وأمضاه رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1947م، فقد منح للجزائريين بعض الحقوق المتعلقة بالنظام العسكري في مناطق الجنوب، وإلغاء نظام البلديات المختلطة، فصل الدين عن الدولة، ترسيم اللغة العربية، والاعتراف بالأعياد الدينية الإسلامية. لكن الإدارة الفرنسية رفضت أن تعترف بها بسبب الضغوط التي مارسها المستوطنون عليها، ورفضهم تطبيق تلك النصوص حيث رأو فيها تهديد بمصالحهم السياسية والاقتصادية في المستعمرة، ورغم أن الإدارة الفرنسية تنظر إلى هذا القانون على انه من أهم الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الفرنسية لتحقيق من معاناة الجزائريين، إلا أن الرفض الشعبي والوطني الذي رافق صدور القانون جعله لا يكون سواءا جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين.[1]

إضافة إلى تلك الأوضاع نذكر ما يلي:

أ- اكتشاف المنظمة الخاصة OS: حيث تأسست هذه المنظمة في ديسمبر 1947م في مؤتمر الحزب الأول 15 16 فيفري 1947م فعين بلوزداد كرئيس لها وتمثلت مهامها في ما يلي .

- تدريب المجندين وتزويدهم بثقافة عسكرية نظرية تطبيقية.
- جمع السلاح وإعداد المخابئ والمراكز لتجميع السلاح وإخفائه.
- تحضير مراكز لصنع السلاح والذخيرة.

كما اتخذت على كاهلها مهمة الإعداد للثورة فتداول على هياكلها عددا من القيادات من فبراير 1947م إلى ماي 1950م .[2]

[1] – الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958م، غرناط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص32- 33.

[2] – مليكة عالم، محاضرات في تاريخ الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2022، ص08.

ضربة تعرض لها التيار الثوري كان اكتشاف المنظمة الخاصة السرية في 18 مارس 1950 من طرف الشرطة الفرنسية بعد أن قدم لها احد عناصرها وهو خياري عبد الرحيم معلومات مفصلة عن المنظمة لسلطات الاستعمارية.[1]

أما العملية التي فشلت الخاصة في تنفيذها وكانت سبب في اكتشافها وإلقاء القبض على مناضليها وقادتها الأساسيين هي عملية تبسة التي تم تنفيدها يوم 18 مارس 1950 وتتمثل العملية أساسا في تأديب مناضلين من مناضليها فشلا في أداء المهام التي كلفتهما بها المنظمة الخاصة.[2]

وشنت السلطة الاستعمارية حملة اعتقالات شملت نحو 500 من أعضاء التنظيم (363عضوا حسب المصادر الفرنسية)، واتبعها أعمال قمع وتنكيل واسعة وفر بعضهم إلى الخارج و التقوا بالقاهرة في مقدمتهم محمد خيضر الذي حل بالعاصمة المصرية في جوان 1951، وقد تواصلت حملات القمع الفرنسية ضد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية عامي 1951 1952 شملت في السنة الأخيرة وحدها اعتقال 890 مناضلا وإحكاما بالسجن والغرامة قدرها 6843000 والحرمان من الحقوق المدنية. [3]

كما كان اكتشاف المنظمة الخاصة السبب في قمع عنيف بسبب الاعتقالات حيث صار السجن مدرسة حقيقية للوطنية، فطلبت قيادة الحركة من المساجين نفي وجود المنظمة الخاصة فقررت القيادة بأنها مازالت غير جاهزة لنشاط مسلح، فحلت المنظمة ووزعت مسؤوليها المطلوبين من طرف السلطة بين مختلف الولايات وفرنسا والقاهرة في السجون ا أو في مناصبهم الجديدة أو في المنفى.[4]

ب–أزمة الأمين دباغين: يمكن تلخيص هذه الأزمة في رفض الأمين دباغين المسار الجديد الذي رسمه مصالي الحاج للحركة سنة 1947م، والقائم على المشاركة في الانتخابات، وعدم انتظامه

[1] – غالي الغربي، مرجع سابق، ص 68

[2] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954– 1962م، القافلة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص155

[3] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989م ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص474– 475.

[4] – محفوظ قداش ، مرجع سابق، ص372

والتزامه بقرارات الحركة وعدم دفع ما يتقاضاه من المجلس الفرنسي، باعتباره ممثلا عن حركة الانتصار لصالح الحزب مثل بقية النواب وانتهت باستجابة من حركة الانتصار سنة 1949م.[1]

وكان الأمين دباغين قد قدم استقالته الرسمية كتابيا يوم 15 مارس 1959م، وروى الدكتور دباغين عن أسباب استقالته تلك في رسالة ذكرها علي كافي في مذكراته، من أهم ما جاء فيها أن الخلافات بينه وبين أعضاء الحكومة المؤقتة حول قضايا مبدئية ومنهجية إضافة إلى إشكالات عديدة ازدادت عمقا أكثر فأكثر بين قادة الثورة.[2]

ج- الأزمة البربرية: لقد بدأت تظهر بوضوح في مؤتمر أكتوبر 1946م، عندما اتهم مصالي الحاج بأنه يماطل ولا يرغب في القيام بالعمل العسكري، ثم بدا التشكيك في عروبة الجزائر والإسلام، وبدا علي بناي منذ سنة 1945م يطالب بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية، ولكن اللجنة المركزية للحزب رفضت هذا الطلب وفي شهر نوفمبر من عام 1958 نجح رشيد علي يحي في مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح عضوا في اللجنة الفيدرالية للحزب بفرنسا وذلك بدعم من واعلي بناي وعمر ولد حمودة وآنذاك شرع اليساريون في العمل من اجل إنشاء حركة شعبية بربرية وأقر أعضاء اللجنة الفدرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32صوت استعمل القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أية فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية.[3]

وعند انفجار الأزمة البربرية في ربيع 1949 تمكن محند من أن يجعل اللجنة مسؤولة عن نشاط الحزب في فرنسا، تصدر قرارا باستنكار خرافة الجزائر العربية المسلمة وثارت قاعدة المناضلين في فرنسا على القرار وبعث برسائل إلى قيادة الحزب في الجزائر تحتج فيها على أعمال هذه العناصر

[1] – محمد مكاوي، محاضرة الأوضاع السياسية في الجزائر قبل انطلاق الثورة، جامعة تلمسان، ص01

[2] – محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م ظروفه أسبابه انعكاساته على مسار الثورة، ط1، الجزائر، 2013، ص71- 72

[33] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1 ص318

الملحدة التي تحارب الإسلام والعروبة، واصدر الحزب بطرد محند علي يحي وكل اللذين عملوا معه وأيدوه، كما تقرر غلق صحيفة نجم شمال إفريقيا التي كانت تصدر في فرنسا.[1]

إضافة إلى ذلك أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية لقد كان مصدر الشرارة الأولى للثورة الحركة الوطنية، فقد كانت تتمثل في البداية في نشاطات حزب نجم شمال إفريقيا الذي غير اسمه إلى حزب افريقية الشمالية الجديد ثم إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، في فيفري وشهر جانفي جرى حل الحزب وتكون إثره حزب الشعب الجزائري وقد صدر قرار بحله ومنع جريدته من الصدور غير انه واصل نشاطه في سرية وأعلن نفسه من جديد تحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[2]

إلا أنه تعرض للأزمة سنتي 1952و1953م، التي كانت ناتجة عن خلافات بين المصاليين والمركزيين، فنتيجة ولتلك الخلافات قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بإلقاء القبض على مصالي الحاج ونفيه إلى فرنسا يوم 14 ماي 1952م، وبذلك ترك المجال لخصومه أن ينفردوا بقيادة الحزب حتى قيام الثورة التحريرية الكبرى في الفاتح من نوفمبر 1954م.[3]

2-الأوضاع الاقتصادية:

وقبل استعراض ملامح بعض الأنشطة الاقتصادية علينا أن نشير إلى أن النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر، كان خاضعا في تطوره إلى النظام السياسي فالدولة تلعب دورا أساسيا، فهي التي تشرف على انتزاع الأراضي وتقسيمها وتوزيعها على المستوطنين، وهي التي تمد بالقروض حيث كان الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الزراعة هو أكثر الأنشطة وحسب الإحصائيات،

[1] – عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص734.

[2] – أحمد حلواني، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من 1955- 1958م، دمشق، 2018، ص42- 43.

[3] – حكيم بن الشيخ، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1954 1945، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2013 ص39

فإن الزراعة كانت تؤمن حوالي 95% من الجزائريين، ونظرا لأهميته فقد كان عرضة لسلسة طويلة من جملة القوانين والمراسيم والإجراءات القمعية والزجرية من طرف الإدارة الاستعمارية. [1]

لقد أدت عمليات النهب والسلب الاستعماري للأراضي الجزائرية، وهي العمليات التي ابتدأت منذ السنوات الأولى للاحتلال والتي لم يزدها **قانون فارني** عام 1873م إلا شرعية إلى تدهور خطير للوضعية الاقتصادية للشعب الجزائري.

فقد بلغت جملة المساحة الزراعية المغتصبة من الفلاحين الجزائريين سنة 1954م 15 مليون هكتار تقريبا، ولقد استمر ذلك التدهور في الإنتاج الزراعي والحيواني في وقت كان فيه الشعب الجزائري قد بلغ عام 1954م (8500.000 نسمة)، بعد أن كان لا يتجاوز 4923000 عام 1921م. كما كانت هناك الضرائب المرهقة المسلطة على المزارعين الجزائريين من دون غيرهم، وأعمال المصادرة المستعمرة لممتلكاتهم والمضاربة بمنتوجاتهم التي جعلت منهم المديونيين الأبديين وانعدام الأدوات الزراعية الحديثة، مما أدى إلى تفاقم البطالة في الريف التي وصلت سنة 1954م إلى حد أصبح فيه 45 في المئة من الفلاحين الجزائريين لا يعملون سوى 45 يوم في السنة، الأمر الذي جعل دخلهم السنوي لا يتجاوز 22 فرنك. [2]

لقد أدى تدمير الصناعات التقليدية ومصادرة الأراضي إلى ضرب مصدر المعيشة الأساسي للجزائريين، وهكذا انتشرت البطالة وتغيرت التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري بطريقة تخدم الرأسمالية الفرنسية بصفة خاصة والعالمية بصفة عامة حيث بلغت نسبة البطالة قبل اندلا ع الثورة عام 1951م 91% من أبناء الشعب الجزائري. [3]

وعلى هذا الأساس فان سنة 1954م، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو بسبب عمليات الاغتصاب التي قام بها المستعمر، وكذلك روح المستعمرين

[1] – غالي غربي، مرجع سابق، ص40- 41

[2] – جومانة بوخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2012، ص96- 97

[3] – تريكي أحمد، نظرية تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة القرطاس، ع2، جامعة بشار، جانفي2015، ص263(ص ص157- 177)

الانتهازية والاستغلالية ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة وتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتجاتهم ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية.[1]

قام الاستعمار بمصادرة الأراضي وطرد أصحابها إلى أراضي هامشية في الجبال والصحراء وقد بلغت نسبة الأوروبيين من (فرنسيس وإسبان وايطاليين)، اللذين كانوا يتحكمون في هذه المزارع كلها 31% من جملة العمالة الزراعية، وكانوا يتحكمون في نسبة 60% من الدخل القومي الزراعي بالجزائر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونظرا لطرد الملاك الأصليين لهذه الأراضي من الأهالي إلى الأراضي الهامشية في الجبال والصحراء، تأثرت أيضا تربية المواشي لان تلك الأراضي التي هجر إليها الأهالي قليلة الماء والكلاء بالنسبة للماشية، وهذا ما زاد الأمر سوءا لان الماشية كانت تعد موردا غذائيا ومادة لصنع الملبس والمسكن والأثاث.[2]

وقد كانت الإستراتجية الفرنسية في تعاملها مع الملكيات الأرضية الجزائرية تقوم على إضعاف المواطن الجزائري بأسلاب أرضه منه وإخراجه منها، وبإقدام فرنسيين أوروبيين وإلصاقهم بها وفتح المجال أمامهم للتسابق على احتلال المزيد من الأراضي ومن قوانين تشريعية تهدف إجراءاتها التطبيقية إلى تحقيق الخطة الاستيطانية لفرنسا في الجزائر.[3]

وقد كانت السياسة الزراعية الفرنسية توفر كل التسهيلات اللازمة لإنجاح مشاريع المستوطنين، وذلك بإنشائها لمصارف محلية في المناطق الزراعية من اجل تنمية الزراعة وتشجيع الفلاحين الأوروبيين، فقد تشكلت جمعيات تعاونية فلاحية راح أصحابها يقترضون هذه المصاريف جميع ما يحتاجونه لتحسين الأجهزة التي تلزمهم للإنتاج، وكان اتصالهم بنوابهم والإعانات التي تقدمها لهم فرنسا من اكبر الأسباب التي ساعدتهم في التغلب على المصاعب التي تتعرض الزراعة في الجزائر،

[1] – محمد العربي زبيري، مرجع سابق، ص19

[2] – هواري قبايلي، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع01، جامعة معسكر، ديسمبر 2007، ص154

[3] – الغالي غربي، مرجع سابق، ص43

أما الجزائريون فقد تركوا لمصيرهم واجحمت هذه السلطات على التدخل لانتقادهم من جشع واستغلال المرابين.[1]

ومقدارا بالنتائج المباشرة لنزع الملكية الفلاحين وملازمتها فان التواجد العقاري تمثل قبل كل شيء في فحص توزيع المحاصيل وتحليل ظروف عيش المزارعين اللذين لا يملكون الأراضي، عمال المزارع والخماسين وفي هذا الصدد فان إحصائيات 1550م- 1951م تسمح بتجديد الأفكار خاصة أنها وضعت قبل اندلا ع حرب التحرير بزمن قصير فنلاحظ أن استغلالات المستعمرين لحقت 119 هكتارا، هذه الأخيرة إذن أكثر عشر من محاصيل الفلاحين.[2]

كما كان سكان الحضر من موضفي الخدمة المدنية وصغار التجار والحرفيين والموظفين والعمال هم الاغلبية حيث كانو يمثلون 60% من الاوروبيين ووصلت هذه النسبة إلى 80%، ويشكل الاوروبيين معظم الادارة الإدارية للاراضي الجزائرية ويمثلون الغالبة العظمى من مديريها الاقتصاديين واعضاء المهن الحرة.[3]

وقد تمثلت الخصائص الأساسية للفلاحة في تقسيم الذي يبرز عدم توازن بين الأوروبيين والمسلمين، فالاستعمار استولى على أحسن الأراضي ذات السقي السهل بينما 75% من الأراضي المسلمين اقل من 10هكتار من الأراضي لا تقبل أي تجهيز، وبالتالي غير قابلة للنمو واستعمال الأراضي يتم على حساب الزراعات ذات المردود المحدد مثل الحبوب، وتستعمل في الزراعات الثرية الموجهة للتصدير مثل الحوامض والكروم 400 ألف هكتار من الكروم من بينها 90% يملكها الأوروبيين، فالجزائر بلد فلاحي أساسا حيث الربع من الملاكين أوروبيين يحصلون في القيمة على

[1] – عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962م، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، ص494، 495

[2] – الجيلالي صاري، مرجع سابق، ص159.

[3]– les vérités cachées de la guerre d'algérie , jean sévillia, p15.

محصول مجموع الفلاحين المسلمين تخصص لتصدير جزءا كبيرا من زراعتها الثرية 105 مليار فرنك في 1953م من إنتاج شامل ل 190 مليار مع هذا فان السكان المسلمين لهم سوء التغذية.[1]

وأما عن الصناعة قبل الاحتلال فقد كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما تشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع أن الفلاحين كانوا يجتمعون في نقابات حسب التخصص، وبعد الغزو وبالتدريج أهملت الصناعة في الجزائر ونجحت السلطات الاستعمارية الفرنسية في مهمتها، وما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية وصارت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا فاختفت مصانع الأسلحة والبارود وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، وتضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة والتي أصبحت سنة 1954م حوالي ستمائة ألف طن من الفوسفات وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد وأربعمائة ألف طن من الفحم.[2]

أما عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى الصناعية والتجارية فان مساهمة الجزائريين فيها تكاد منعدمة إن لم تنقل، جلها كان للعنصر الأوروبي وخاصة أن الإمكانيات المادية التي تتطلبها هذه الأنشطة، لم تكن متاحة لدى أنواع التجار والصناع الجزائريين اللذين كانوا في اغلب الأحيان عرضة لأبشع أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات مثل: المصادرات والمحاكمات والضرائب الفادحة زيادة على العزل والطرد والحرمان من القروض ورخص التصدير والاستيراد، وقد عجزت السياسات الاقتصادية الفرنسية على توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمارات المحلية فالإحصائيات الفرنسية لسنة 1954م تشير أن 92% من القروض المخصصة لدعم الصناعات وجهت إلى 65000 مؤسسة فرنسية وتلقت من وراءها حوالي 375 مليار فرنك.[3]

[1] – محمد المعراجي، الجزائر خارجة عن القانون، الجزائر، ص168-174.

[2] – العربي الزبيري، مرجع سابق، ص19- 20

[3] – الغالي الغربي، مرجع سابق، ص45- 46

3-الأوضاع الاجتماعية:

كان من الطبيعي أن تنعكس أثار الأوضاع الاقتصادية على الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري وان تؤدي بالتالي إلى هزات عميقة وعنيفة لمختلف هياكله، فقد أدى ذلك إلى تدهور خطير على مستوى معيشة الشعب الجزائري، حيث ارتفعت نسبة الوفيات سنة 1954م وعدم تجاوز عمر الجزائري 60 سنة نتيجة الظروف المعيشية المزرية ولنقص الفادح في عدد الأطباء 115 طبيبا لمعالجة 8.5 مليون جزائري سنة 1954م فاستحوذت أقلية استعمارية على الأرض، وضعفت الاستثمارات وغياب سوق داخلية وانعدام أي سياسة اقتصادية مستقبلية كانت كلها تؤكد وتسهم في استفحال الأزمة التي ازدادت مأساوية بفعل التزايد السريع للسكان.[1]

ولقد أدت السياسة الفرنسية الاستعمارية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية إلى النتائج الآتية:

- نزع ملكية الأرض من الجزائريين وتشريدهم في المناطق القاحلة وتحولهم إلى خماسين.
- تدهور المداخيل وانهيار مستويات المعيشة إلى الحضيض.
- تفشي الأمراض والأوبئة الفتاكة.
- إخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوروبية العنصرية وقوانينها وثقافتها.[2]

ضف إلى ذلك البطالة فقد كانت تتميز قبل كل شيء بدوامها، فالاقتصاد الجزائر حتى لو كان يعبر فترة مواتية لا يستطيع في بنيته أن يستوعب الفائض من السكان النشطين اللذين يحملهم إلى سوق العمل النمو الدائم، وبتميزها هذا يجعلها أكثر تعقيدا من البطالة العادية فالجزائر تعرف بالفعل ما يسمى بالبطالة المقنعة وليس من السهل أن تعد البطالين الجزائريين سواء كانت الأوساط رسمية أولا.[3]

---

[1] – جمانة بخاري، مرجع سابق، ص98- 99

[2] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص281

[3] – محمد المعراجي، مرجع سابق، ص191- 197

وزيادة إلى ذلك القوانين الاجتماعية فالفرق بين النظام الفرنسي والنظام الجزائري شاسع فيما يخص المنح العائلية، فان طفلا مسلما واحدا من بين خمسة يعطي الحق في المنحة وحينها فهو لا يمثل إلا ثلث الطفل الفرنسي والعائلات الجزائرية الماكثة في الجزائر لا تستفيد من أي امتياز عمل للعمل الصحي والاجتماعي لصناديق المنح العائلية ما قبل الولادة وعند الولادة والقروض السكنية، وفيما يخص الضمان الاجتماعي المحدث في 1949م، فهو لا يمنح تعويضات إلا اعتبارا من اليوم الحادي عشر من التوقف من العمل.[1]

تميز المجتمع الاستعماري بالعنف وسخر كل أدوات القوة لإخضاع المسلمين الجزائريين لخدمته وترسيخ مبدأ اللامساواة بين الفئتين والعمل على إزعاج المسلمين باستمرار بهدف منعه من العمل أو كسب المال، وكان من المنطقي أن تنشا حركات مناهضة وثورات رافضة لهذه السياسة الاستعمارية التي طالت المجتمع الجزائري على امتداد القرن التاسع عشر والقرن العشرين.[2]

فقد استهدف الاستعمار الفرنسي تحطيم الكيان الاجتماعي الجزائري وتمزيق نسيج العلاقات الاجتماعية به، فلم يكن بوسع الأوروبيين على اختلافهم أن يتفهموا معنى أن يكون للمسلم الجزائري حقوقا في وطنه، فقد نظروا إليه نظرة استعلاء وتكبر فقد رأى الأوروبي صاحب الحضارة والمدينة الراقية، انه لا يمكن أن يرتقي الجزائري إلى مستواه الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، فلم يعد الحديث عن مبادئه حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية مطروحا في ظل ازدواجية المعايير الأخلاقية ومثال ذلك الأمير خالد صاحب حزب المساواة في الجزائر ورائد الإصلاح السياسي 1913م إلى 1925م، حيث حاربته الإدارة الاستعمارية بكل ما أوتين من قسوة وتسلط لكونه عارض أطروحة المستعمر.[3]

---

[1] – مرجع سابق، ص197

[2] – حكيم بن الشيخ، مرجع سابق، ص135- 137

[3] – نفسه، ص137

4-الأوضاع الدينية:

لقد كانت الأوضاع الدينية عشية الفاتح من نوفمبر 1954م الفكرة الوطنية التي استمالت جل العقول والضمائر الجزائرية حيث كان كل شخص يرى المشاكل بالنظرة الخاصة للحركة أو المنظمة التي ينتمي إليها أن الإسلام لكونه الأرضية المشتركة للجزائريين هو الذي لحم هؤلاء ومكن الجبهة من الظهور في شكل كيان واحد قبل غير قابل للتجزئة فنتيجة للاحتقار والإهانة من المستعمر، لجأ الجزائريون إلى دينهم الذي كان يربي فيهم الصبر لتحمل الشقاء الراهن والأمل في تحسين الأوضاع في المستقبل.[1]

كان لدين اثر في حياة الفرد والمجتمع الجزائري، فهو يصنع من المبادئ والقيم ما ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقة الإنسان بالمجتمع، الذي يعيش فيه والقيم الدينية ليست مبادئ نظرية ولكنها سلوك وعمل وواقع حياة، وهي تتجه إلى تكوين الفرد الصالح ولو كان ذلك في أيام الاحتلال العصيبة لأنه إذ تم له ذلك تحقق قيام المجتمع القوي السليم وتستقر فيه دعائم الكفاية والعدل والمسلم، وهذه القيم الدينية للمجتمع الجزائري كانت مستمدة من مصادرها الأصلية في الكتاب والسنة، والتي أرادها في حياته اليومية والعملية ورفض أن يستولي عليه الوهم والانبهار إزاء الأفكار والمواريث والقيم الفكرية والاجتماعية الفرنسية في عصر عرف بعصر الاستعباد.[2]

أن الحكومة الفرنسية في الجزائر قد أممت الدين واستولت على المساجد والمرابطين والأماكن الأخرى، وكذلك مؤسسة أملاك الحبوس هي التي تعين الأئمة والمفتين والوكلاء والمؤذنين....الخ، وتعطي لهم أجرا بشرط بطبيعة الحال أن يبقوا مخلصين وأوفياء للحكومة العامة، وهذا ما يؤكد أحسن هذا الرأي لمدير الشؤون الإسلامية في الحكومة العامة لقد اهنأ الدين الإسلامي إلى درجة أن التعيين كإمام أو مفتي يقتضي المرور أمام هيئة للجوسسة أو الترقية فلابد من إبراز حماس كبير اتجاه الإدارة.[3]

---

[1] – سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دحلب، ط خ، الجزائر، 2007، ص 44

[2] – حكيم بن الشيخ، مرجع سابق، ص141- 142

[3] – محمد المعراجي، مرجع سابق، ص207

أما بالنسبة إلى المساجد فان المؤرخين يؤكدون أن عددها الذي كان في مدينة الجزائر وحدها وقبل الاحتلال 26 مسجدا كبيرا و 109 مساجد صغيرة و 12 زاوية إضافة إلى الكنيسة فقد تقلص في سنة 1862م وبعد ثلاثين سنة وفقط من ذلك الاحتلال، ثم الاستيلاء على الأوقاف والأملاك العامة البايلك المخصصة لها إلى أربعة مساجد كبيرة وثمانية مساجد صغيرة، وهكذا حولت المساجد المغتصبة إلى كنائس أو هدمت وحورب التعليم الديني ورجاله ومؤسساته وأغلقت الكثير من الزوايا ومن الكتاتيب القرآنية ووضع رجال الدين تحت رقابة استعمارية مشددة، ومنع فيه المستعمر أكثر من مرة الجزائريين من أداء فريضة الحج.[1]

فالإسلام في الجزائر دين راسخ احد ركائز الذاتية الجزائرية وذلك منذ ما يفوق 14 قرنا مضت وهو السلاح الذي رفع في وجه العزاة حفظا لحرية هذا البلد فبادر الاستعمار إلى إضعافه، من خلال التجريد من أوقاف المساجد والمدارس وتحويل المجالس العلمية والمواعظ الدينية إلى حلقات هرولة ودروشة وحتى القضاء الإسلامي، الذي لم يبق له الاستعمار إلا الأحوال الشخصية وحتى في هذه الظاهرة الضيقة حاول التدخل فيها من خلال قانون 23 نوفمبر 1944م، الذي يسمح للمسلمين الخيار مابين القضاء الإسلامي والقضاء الفرنسي في كل القضايا.[2]

5-الأوضاع الثقافية:

أن الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد انهي إلى حد بعيد مهمته الأساسية الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل فالإسلام أصبح عبارة عن مجموعة من العبادات الممزوجة بالدروشة على أرضية من الخرافات والاستبداد والتدجيل، كما حاربت مخططات الاستعمار لمحو العادات والتقاليد السليمة والايجابية لنترك المكان لأنماط غريبة على المجتمع تحمل في طياتها الكثير من التوجه نحو تدمير الشخصية الوطنية، فقد غرست الأمية جذورها في أوساط الجزائريين، ووجهت ضربات متتالية للغة

[1] – جومانة بوخاري، مرجع سابق، ص102- 103

[2] – براهمة بلوزاع، نظرة على الجزائريين 1947- 1962م من خلال كتابات الجزائرين في الصحافة التونسية(الزهرة، الأسبوع، الصباح) انموذجا، ط1، الجزائر، 2015، ص70- 74

العربية فحرم تعليمها وطرد متعلموها بدعوى أنهم يناهضون الحضارة الغربية، وهدمت المساجد وأغلقت الزوايا وصل عدد المتعلمين إلى أدنى مستوى لا يتجاوز 1% من الشعب الجزائري قبل الثورة ولم يكن الوضع اقل نسبة للخدمات الطبية والمنشات الصحية، وكانت الأعشاب هي الدواء الوحيد وكان العلاج يتم بالطرق التقليدية المختلفة.[1]

كما تتجلى السياسة التعليمية في التفاوت الفاضح والصارخ في حملت الشهادات العالية المتخرجين من الجامعة من أطباء وصيادلة وأطباء أسنان سنة 1954م، فقد كان عدد المتخرجين من الفرنسيين 2922 أما من الجزائريين 117، أما التعليم الثانوي فقد كان عدد الطلاب الجزائريين في 49 ثانوية بالجزائر حوالي 538 طالبا مقابل 34.468 طالبا أوروبيا، أما التعليم الابتدائي فان حوالي 240.0000 طفلا جزائريا كانوا محرومين من التعليم، وان 19% فقط من الأطفال الجزائريين المسلمين يزاولون دراستهم في مدارس تعرف أقسامها اكتظاظا كبيرا يصل إلى 50 طفل في القسم الواحد، ويمكن إرجاع وضعية التعليم الأهلي في الجزائر إلى اللامبالاة المقصودة من الإدارة الاستعمارية ليس فقط التعليم إنما كل القطاعات الحيوية التي تحسن وضعية الجزائريين.[2]

وقد بدأت فرنسا تكون في الجيل الجزائري لتعليم الفرنسية حيث أرادت الإدارة الفرنسية أن تواجه الثورة ببعض الإصلاحات ومن بينها التوسع في تعليم الجزائريين، وكان أبناء المستوطنين هم اللذين يمثلون معظم الفصول في المرحلة الثانوية، وتكاد الجامعة تقتصر عليهم وللمرة الأولى خصصت نسبة 10 % للشبان الجزائريين في الجامعة، وبالتالي نستطيع القول انه لو لم تعمد فرنسا إلى نشر التعليم بين الجزائريين في الحقبة الأخيرة من عهدها الاستعماري لصارت سياسة التعريب أيسر تحققا إذ أن الجيل الناشئ من الفرنسيين سيحاول عرقلة التعريب دفاعا عن مصالحه الخاصة.[3]

---

[1] – محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص44.

[2] – الغالي غربي، مرجع سابق، ص 48.

[3] – صالح العقاد، المغرب العربي الكبير، في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1993، ص585

الفصل الأول:

الثورة التحريرية وأبعادها 1954م–1962م.

تمهيد:

1/الأزمة الحزبية والعمل المسلح:

أ: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

ب: اللجنة الثورية للوحدة والعمل 3 مارس 1954.

ج: اجتماع لجنة 22.

د: بيان أول نوفمبر 1954.

2/ اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954:

أ: الصعوبات التي واجهت الثورة في عامها الأول .

ب:حلف الثورة في باندونغ 24/18 أفريل 1955.

ج: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

_د: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956ورد الفعل الفرنسي .

3/ التفاوض والاستقلال :

_أ: مظاهرات 11ديسمبر 1960.

_ب: اتفاقيات ايفيان الأولى والثانية.

_ج: وقف إطلاق النار 19مارس 1962.

د: الاستفتاء و الاستقلال

خلاصة

تمهيد:

ثورة التحرير الجزائرية أو حرب الاستقلال الجزائرية ضد فرنسا بقيادة جبهة التحرير الوطني الناطق باسم الشعب الجزائري من 1962/1954، هذه الثورة العظيمة التي قادها العديد من الزعماء وتم التح ضير لها بدقة من تأسيس المنظمة الخاصة وما قبلها، وتم اختار الفاتح من نوفمبر 1954م لانطلاقها حيث واجهة في البداية مجموعة من الصعوبات كنقص المال والسلاح. بعدها خرجت القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية من خلال مؤتمر باندونغ في اندونيسيا ثم جاء حدث مهم تمثل في هجومات الشمال القسنطيني التي فكت الحصار المضروب على الاوراس ثم بدء التنظيم للثورة من خلال عقد مؤتمر الصومام حيث واجهته فرنسا بمجموعة من المخططات لعزل الشعب عن الثورة والقضاء عليها ونظرا لقوتها وصلابتها رضخت إلى الأمر الواقع وقبلت التفاوض الذي مر بمراحل مختلفة إلى ان جاءت مفاوضات ايفيان الأولى والثانية التي توجت فالاخير باعلان استقلال الجزائر.

1- الأزمة الحزبية والعمل المسلح.

أ-أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

لقد كانت هذه الأزمة بسبب بروز خلافات على مستوى قيادة الحزب وتكمن سبب هذه الخلافات فيما يلي:

- اقتراح مصالي بصفته رئيسا للحزب يومي 4و5 جويلية 1953م ثلاثة أسماء لاختيار واحد منهم أمينا عاما للحزب على أن يختار الأمين العام الجديد بدوره الأشخاص الذين يساعدوه في إدارة الحزب.

- بداية أعضاء الجناح العسكري الذي لم يكن لهم إلا تمثيل جزئي في اللجنة المركزية للحزب

- انتقال سلطة الحزب تدريجيا إلى المثقفين الذين كانوا يميلون إلى أسلوب الحوار والعمل على تجسيد مبادئ الديمقراطية في صفوف الحزب .

- قيام مصالي الحاج في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد من 12-16 سبتمبر 1953م بسحب الثقة من الكاتب العام وأعضاء اللجنة المركزية للحزب.[1]

كما كان سبب الجدال أيضا حول مكانة وصلاحيات رئيس الحزب، والموقف من الانتخابات والتحالف مع حزب السياسية الجزائرية، وازدادت مشاكل الحزب تجذرا من خلال اتساع الهوى بين أعضاء اللجنة المركزية، فغياب زعيم الحزب بسبب إلقاء القبض عليه من قبل الإدارة الاستعمارية في 14 ماي 1952م فتح المجال أمام معارضيه من المركزيين لقيادة الحزب حتى اندلاع الثورة، ومن مآخذ المركزيين على مصالي الحاج أسلوبه الجائر وألفاظه العنيفة والميل إلى إثارة الجماهير وعدم قدرته على العمل بفاعلية، أما المصاليين فهم يردون بأن المركزيين ينتهجون سياسة أبعاد وتهميش المصالين من مراكز قيادة الحزب.[2]

---

[1]-حسن بومالي، أول نوفمبر 1954م بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 1428، 2007، ص58-60.

[2]- غالي غربي، المرجع السابق، ص74.

إن الخلافات الحادة على مستوى القيادة خاصة بين المركزيين و المصاليين وأساسا (الزعيم)، قد بلغت أشدها بدافع وحيد وهو كسب القاعدة النضالية للحزب كلا الجناحين يدعي أنه على حق ويعمل بكل الوسائل على استدراج وكسب القاعدة، ولكن هذه الأخيرة وهي الإسمنت القوي لتقاليد النضال الحزبي بقيت على حيادتها في انتصار الحسم وتوضيح الطريق الأسلم لانتماء الفاصل، وكان السابق على الكسب القاعدي لأن الأرضية الحقيقية المعاشة منذ الثلاثينيات انطلاقا من النجم وانتهاء بحزب الشعب الجزائري .

وهذه القاعدة الأصلية هي التي كانت الحكم الواعي فالانتماء الارتجالي قد يكون خيانة ومن هنا كان حياد القاعدة حيادا ثوريا ملتزما هدفه الأول والأخير، هو الثورة على أسس سليمة تتماشى والأهداف الرئيسية التاريخية التي حددها الحزب.[1]

كما قامت اللجنة المركزية بالدعوة لمؤتمر عام وطني انعقد بمدينة الجزائر من يوم 03 إلى 16 أوت وكان من القرارات التي اتخذها:

- رفض اتهامات مصالي للحزب بالانحراف عن مبادئه وخططه الأولى.
- التمسك بالسياسة التي وضعها وخططها المؤتمر الثاني للحزب.
- إعفاء مصالي ومزغنة ومرباح من جميع المهام التي أوكلها الحزب إليهم.
- عدم الاعتراف بالهيئة الانفصالية التي عقدت اجتماعا في بلجيكا .

وأضفت على نفسها صفة مؤتمر فوق العادة لأن مصالي لم يعدله الحق في عقد المؤتمرات باسم الحزب.

وعلى إثر هذا المؤتمر أنشأت اللجنة المركزية جريدة أسبوعية باسم الأمة الجزائرية، وأخذت هي والجزائر الحرة تبادلان السباب والتهم وتتخاصمان وتتسابقان على تقسيم وتوزيع تركة الحزب من فروع

[1]-علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962/1964من دار القصبة لنشر، الجزائر، ص38-39.

وأموال ومكافحين، وأصبح الوضع حقا خطيرا للغاية وصار الحزب الذي كان الشعب يعلق عليه آمال كبيرة لتحريره من رقبة الاستعمار منقسما على نفسه بدور في حلقة مفرغة.[1]

لقد امتزجت النزعة الشعبية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الواقع بتصور للتطور السياسي يمنح الثقافة والمثقفين دورا طبيعيا والبنية الاجتماعية للحزب موجبة للعبرة. فتحليل الأجهزة القيادية تبين بوضوح بالغ صعود المثقفين إلى القيادة فقد كانوا13 من 30 في اللجنة المركزية المنبثقة من مؤتمر فبراير 1947م و11 من 30 في اللجنة المركزية التي قامت في يوليو 1951م، أصبح هؤلاء المثقفون يميلون إلى التمايز بشكل واضح عن الماركسية فالعناصر العامية والمناضلون السريون جرى أبعادهم نحو الأجهزة التنفيذية كان جميع أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية يعيشون في وضع الشرعية الكاملة.[2]

[1] – يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص131-132.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، ترجمة كميل داغر،مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، لبنان، ص77-78.

ب-اللجنة الثورية للوحدة والعمل(C.R.U.A) 13 مارس 1954

لقد شهدت سنة 1951م خلافات حادة بين قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بل إن الوضع قد ازداد تأزما بسبب امتداد الخلافات إلى الهيئات القاعدية، وذلك من خلال الفترة الممتدة من سنة 1951م إلى غاية اندلاع الثورة سنة 1954م، ونتج عن هذه الخلافات الحادة تيارين تيار اللجنة المركزية أو"**المركزيين**" وتيار رئيس الحزب وأنصاره أو ما يعرف "**بالمصاليين**"، كما كان هناك تيار ثالث يضم أعضاء المنظمة الخاصة الفارين اللذين يعانون من متابعة الشرطة الفرنسية لهم بعد اكتشاف منظمتهم، ولكنهم أبوا إلا أن يواصلوا عملهم النضالي، كما انظم إلى إطارات المنظمة الخاصة أولئك اللذين تم إقصاؤهم من الحزب لتعصبهم وتمسكهم بالدعوة إلى العنف الثوري.[1]

حيث قرر هؤلاء حجب الثقة عن زعيم الحزب وأعضاء اللجنة المركزية جميعهم، وقرروا الانتقال إلى العمل الثوري بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتؤثر في المصاليين والمركزيين وتكون قيادتها جماعية وقراراتها اجتماعية وسياستها الكفاح المسلح، أطلق عليها اسم "**اللجنة الثورية للوحدة والعمل**" حيث كان ذلك في 13 مارس 1954م.[2]

وبعد تأسيسها اقترح بن بولعيد تنظيم لقاء مع كريم بلقاسم وعمر أعمران للتنسيق والتعاون ووضع حد لصراعات المصاليين والمركزيين، وخلال هذا الاجتماع لاحظ ديدوش مراد وكريم بلقاسم أن بلاد القبائل قوية بالرجال فقيرة في الأسلحة، فاعرض عنه إلأن تم اجتماع آخر في منزل مراد بوكشورة الاسكافي ونوقشت فيه قضية تقسيم الجزائر إلى مناطق حددها بوضياف كما يأتي:

---

[1]- عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص131-132

[2]- محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية1956- 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص79-80

اللأوراس، النمامشة، الشمال القسنطيني، الجزائر الوسطى، وهران وكانت مناسبة لكريم بلقاسم وأعمران ليوضحا مركز وأهمية منطقة القبائل.[1]

وقد غيرت اللجنة الثورية طابعها التنظيمي وأصبح توجهها السياسي راديكاليا أكثر من قبل وضاعف بوضياف وتيرة الاتصال بعناصر المنظمة الخاصة الذي نجحوا من الاعتقالات سنة 1950م، والتحقوا بصفوف التنظيم السياسي وهم على التوالي رابح بيطاط، عبد الحفيظ بوصوف، محمد العربي بن المهيدي، رمضان عبد المالك، يوسف زيغود، لخضر بن طوبال ومصطفى بن عودة، إضافة إلى مصطفى بن بولعيد، ولقد تمكن هذا الأخير من الحفاظ على حياد منطقة الأوراس والنمامشة خارج دائرة النزاع القائم بين مصالي الحاج واللجنة المركزية، كما اتصل بوضياف بأعضاء الوفد الخارجي وهم أيت احمد، بن بلة ، خيضر وأوعز إلى اللجنة بتجميد أموال الحزب.[2]

ففي بداية جوان كانوا ستة أعضاء للجنة الثورية للوحدة والعمل يتقاسمون الجزائر كل واحد على رأس منطقة ولاية، وفي يوم 25 جويلية سيكونون اثنين وعشرين رجلا لاتخاذ قرار تفجير الثورة الوطنية، وفي يوم 15 أوت غادر بن بولعيد الأوراس إلى طرابلس حاملا رسالتين إحداهما موجهة ل أمحمد وهو بن بلة يخبره بالقرار المتخذ فكرة الكفاح المسلح الوشيكة أقلقت الإصلاحيين، ولقد قام احدهم بزيارة احد المسؤولين المصاليين واخبره بما حدث في الخفاء، حسب هذا التقرير تم تحديد تاريخ نهاية شهر سبتمبر كبداية لاندلا ع الثورة وهو التاريخ الذي تم تأجيله فيما بعد.[3]

فقد رأى كل من بوضياف ومصطفى بن بولعيد ضرورة الانتقال إلى مرحلة متقدمة في عملية التحضير للعمل المسلح، وتتمثل هذه الفرصة في أن الحزب قد هضم نهائيا بعد الانشقاش بانعقاد مؤتمر "**هورنو**" ببلجيكا، فهذا المؤتمر حسب رأي بوضياف أنهى عمليا مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وان ساعات العمل قد دقت وتم تنفيذ أول خطوة في هذا الإطار وذلك بعقد سلسلة من الاتصالات مع أعضاء المنظمة الخاصة، التي أضفتإلى عقد اجتماع مجموعة الاثنين والعشرون.[4]

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و 20م الثورة في الولاية الثالثة، مج 05، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص24- 25

[2]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود الحاج مسعود، دار الشاطبية، ط2، الجزائر، 2009، ص338

[3]- دنيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر: عيد دوان، دار التنوير، ط1، الجزائر، 2014، ص55- 56

[4]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص13

ج–اجتماع لجنة 22 عضو:

بعد الجهود والمساعي التي قام بها أعضاء اللجنة الثورية لوحدة والعمل والمتمثلة بتكثيف الاتصالات بالإطارات السابقة في المنظمة الخاصة، قصد البحث عن مخرج من الأزمة الخانقة التي قد تقود إلى توسيع شقة الخلاف، وبالتالي تفجير الوضع إن لم تعالج فورا فاتفقت نخبة من المنظمة الخاصة على خوض غمار الثورة المسلحة على نظام الاحتلال الفرنسي والبدء الفعلي في التخطيط لدخولها، فقد دعت هذه النخبة إلى عقد اجتماع خاص سري لا يحضره إلاإطارات المنظمة الخاصة الموزعة داخل البلاد.[1]

اعد الأخ الزبير بوعجاج منزل المناضل إلياس دريش في حي المدينة "**كلوصالامبي سابقا**"يكون مقرا لهذا الاجتماع التاريخي، ودعاإليه 22 عضو وكان موضوع الاجتماع هو اتخاذ القرار الحاسم فيما يخص إعلان الكفاح المسلح، وتعيين رؤساء المناطق وفعلا اتخذوا القرار الحاسم، وأعطواإشارة الضوء الأخضر للجنة الثورية للوحدة والعمل لتباشر العمل الجدي وعينوا رؤساء المناطق.[2]

ترأس الاجتماع بن بولعيد مع بوضياف كمقرر رئيس بمساعدة بن مهيدي، فبعد دراسة التقارير التي تبرز تاريخ المنظمة الخاصة والقمع الاستعماري وأزمة الحزب ونشاط اللجنة الثورية للوحدة والعمل، قرر المشاركون اندلا ع ثورة التحرير وانتخبوا بوضياف ممثلا وطنيا وشكل هذا الأخير لجنة من خمس مسؤولين تجمع حوله بن بولعيد وديدوش وبن مهيدي وبيطاط وكانت هذه اللجنة مكلفة بتطبيق قرارات22.[3]

واختتم الاجتماع باتخاذ القرارات التالية:

- إدانة الانقسام الحاصل في الحزب والجهات المتسببة فيه.

---

[1]– عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص167

[2]– يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954– 1962م، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2010، ص36– 37

[3]– محفوظ قداش، مرجع سابق، ص392– 393

- الالتزام بمحو الآثار المترتبة عن هذه الأزمةوإنقاذ الحركة الثورية من السقوط صدر البيان.
- إعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير الجزائر وتجاوز للخلافات الداخلية.[1]

ولقد انبثق عن **اجتماع 22** لجنة للتنسيق تضم ستة أعضاء ممثلة لكل مناطق البلاد، فبدأت هذه اللجنة اجتماعاتها لتقرير اندلا ع الثورة المسلحة ليلة أول نوفمبر ، 1954 وسموا تنظيمهم جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي وجيش التحرير الوطني بصفته التنظيم العسكري وصاغت لجنة الستة بيان أول نوفمبر 1954م، الذي هو عبارة عن نداء للشعب الجزائري يوضح فيها أسباب لجوئهم إلى العمل المسلح وماهي أهدافهم وان الثورة مفتوحة لكل الجزائريين مهما كانت أطيافهم واتجاهاتهم.[2]

وقد اتصل أعضاء اللجنة بالعديد من الشخصيات السياسية المعروفة ولكن دون جدوى، وقد علق السيد بوضياف على هذه الاتصالات بقوله" **هذه الاتصالات علمتنا أن لا شيء ينتظر من الرجل السياسي في ذلك العهد**"، لذلك أغلقت اللجنة باب الاتصال والتشاور واعتمدوا على أنفسهم، أما بخصوص التمثيل الخارجي فلم يكن هناك مشكل إذ اتصل أعضاء اللجنة بزملائهم الثلاثة الموجدون بالقاهرة وهم محمد خيضر، وايت احمد حسين، واحمد بن بلة اللذين اتفقوا مع الستة في جميع المواضع الخاصة بالثورة، كما تمت اتصالات بين هذه اللجنة وثوار كل من تونس والمغرب، وتم الاتفاق على أن يسير الكفاح المسلح حتى استقلال المغرب العربي بأكمله.[3]

[1]- الغالي غربي، مرجع سابق، ص65

[2]- رابح لونيسي، حرب الانطلاقات المصاعب والتحديات، كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، الجزائر، ص19-ص21

[3]- محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص65

د- بيان أول نوفمبر 1954م

صدر البيان في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة أول نوفمبر 1954م، محددا بصرامة أن مرحلة النضال السياسي الذي تبنته الأحزاب الوطنية قد انتهت وتجاوزتها الأحداث، كما أوضح البيان أن جبهة التحرير الوطني هي اسم الحركة التي ستقود الشعب بمختلف انتماءاته إلى الكفاح المسلح في سبيل الاستقلال التام.

"أيها الشعب الجزائري

"أيها المناضلون من اجل القضية الوطنية

انتم ستصدون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة".

وقد حدد البيان أن الهدف من الكفاح المسلح هو أيضا تدويل القضية الجزائرية ووحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي.[1]

وفي أول نوفمبر 1954م وقع أربعون هجوما لوحدات الكمندوس في مختلف نقاط التراب الجزائري، وفي نفس الوقت وزع منشور يعلن عن اندلاع الكفاح الثوري وعن مولد جبهة التحرير الوطني الداعية إلى تجميع كل المناضلين الوطنيين وتحقيق أهداف الكفاح والاعتراف بالشخصية الجزائرية والسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.[2]

وقد وزع بيان نوفمبر سنة 1954م في جميع أنحاء الجزائر وفي فرنسا وغيرها، ولقد قسمت الأحياء والشوارع على المناضلين حيث كلفت كل مجموعة بحي أو شارع، وفي دقائق محدودة كان كل الناس يحملون في أيديهم البيان سواء كانوا واقفين أم جالسين في المقاهي أو في المتاجر.[3]

---

[1]- أحمد حلواني، مرجع سابق، ص44- 45

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة إدارة الوثائق والمنشورات، اسبانيا، جوان 1972، ص32

[3]- ادريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث1830- 1962م، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص 93- 94

ويتميز البيان بمبدأ النقد الذاتي حينما تعرض إلى حالة الخمول والعمل البطيء لانعدام التأييد الواجب من الرأي العام، ومن اجل تفادي هذا التراجع في النضال أكد البيان على ضرورة كسب الرأي العام وتوحيده حول حركة التحرير الوطني، وهذا من خلال دعوة جميع الجزائريين إلى الكفاح المسلح، كما أشار البيان إلى تصفية الاستعمار باستعمال كل الطرق المتاحة بواسطة تعبئة الجماهير وتدويل القضية الجزائرية بمساندة حلفائها التاريخيين، وهم العرب وكل القوى المحبة للعدل وأضاف البيان استمرار الكفاح بكل الوسائل إلىأن تتحقق أهدافنا.[1]

ويعتبر البيان أول وثيقة للثورة الجزائرية ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة، فقد حمل روح الثورة الجزائرية وكانت له دلالة لاتقل أهمية عن بيان إعلانتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد يفوقه في القوة والدلالة.[2]

وفي الحقيقة أن انطلاقة أول نوفمبر الثورية كانت عملية حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث فقد استفادوا ثوار 1954م من تجارب الأجداد اللذين قاموا بثورات شعبية في مناطق محددة وعدم استطاعتهم في صد الهجوميات الفرنسية عليهم، ففي هذه المرحلة انطلقت الثورة في عدة أماكن واعتمد الثوار على أسلوب حرب العصابات الحديثة، وبذلك صعب على الفرنسيين أن يقضوا على الثورة أين تقع، واستحال عليهم سحق قوات الثوار المتواجدة في جميع المناطق الجبلية بالجزائر.[3]

وبذلك فبيان أول نوفمبر له أهمية كبيرة في ميلاد الثورة التحريرية، فهو يعتبر وثيقة أساسية للثورة دون تحديد البرنامج الاقتصادي والاجتماعي، فهو ركز على الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وجاء لإخراج الحركة الوطنية من مأزقها ووضع العمل الثوري الجزائري في الإطار المغاربي، وجعل الاستقلال الوطني هدفا لهذا لكفاح وفسح المجال لجميع فئات الشعب الجزائري بالتعبير الثوري.[4]

---

[1]- عمر توهامي، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر، ص36

[2]- احمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962م، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص59

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص383- 384

[4]- محمد بلبل، بحوث ودراسات عن مسار الثورة الجزائرية من أجل الاستقلال والتحرر 1954- 1962م، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص49

2- اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954م

أ- الصعوبات التي واجهت الثورة في عامها الأول:

تمثل ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م مرحلة هامة وحاسمة من مراحل جدا من مراحل تاريخ الاحتلال الفرنسي في الجزائر فاندلاعها الذي تم الإعداد له في سرية تامة، قد كان بمثابة مفاجأة كبيرة في الأوساط الفرنسية، إذا زرعت ذعرا ورعبا رهيبين في قلوب المسؤولين الفرنسيين، كما أنهاأثارت اضطرابا كبيرا داخل السلطات السياسية والإدارية الفرنسية المتواجدة في الجزائر وفرنسا على حد سواء، بل أن رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين قد تمثل في استعمال القوة لقمع الثورة في المهد، وقبل أن تستفحل وتنتشر في كافة ارجاء الوطن وكذلك القاء القبض على جميع المناضلين والثوار واعتقالهم أينما كانوا وحيثما وجدوا.[1]

وبعد اقل من شهرين من الانطلاقة صعقت المنطقة الثانية باستشهاد احد قادتها وهو الشاب باجي مختار في يوم 17 ديسمبر 1954م، وذلك في دوار الرقاقمة في مكان يدعى مجاز الصفا شرق قالمة. وبعد شهر صعقت مرة أخرى باستشهاد قائد المنطقة ديدوش مراد في بداية النصف الثاني من شهر جانفي 1955م، فتسلم القيادة بعده يوسف زيغود وواصل طريق ديدوش مراد الذي كان مناضلا سابقا في حزب الشعب، ثم في المنظمة السرية وعرف بنشاطه التنظيمي والسياسي داخل الجزائر وخارجها وخاصة فرنسا.[2]

أما عن إمكانية الثورة البشرية والمادية يوم اندلاعها فقد كان عدد المجاهدين في 1954م لم يتجاوز الثماني مائة مجاهدا، كذلك فان السلاح الذي معهم لا يتعدى الأربع مائة قطعة بالإضافة إلى ذلك كانت جبهة التحرير الوطني تضم في صفوفها ألف ومئتي مناضلا لم يمنعهم عن حمل السلاح لافتقارهم له.

---

[1]- عقيلة ضيف الله مرجع سابق، ص189

[2]- علي كافي، مرجع سابق، ص73

أما عن ميزانية الثورة فقد كانت لكل منطقة ميزانيتها الآتية من تبرعات المناضلين، فميزانية المنطقة الأولى الاوراس فقد أعلن بن بولعيد بان ميزانية جيش التحرير في كامل المنطقة لا تتجاوز 15000 خمسة عشر ألف فرنك.

وقد كانت ميزانية المنطقة الثالثة القبائل التي كان يحملها أعمران 100.000مائة ألف فرنك أما ميزانية المنطقة الخامسة وهران فقد كانت ثمانين الف فرنك 80.000 والإمكانيات المادية والبشرية كادت تكون معدومة، حيث كان معدل قطعة واحدة لكل مجاهد والمال لا يكفي لشراء بضع قطعة سلاح.[1]

وقد كان المسؤولين في المنطقتين يدركون جيدا ذلك الوضع القاسي ويقدرون كل تلك الصعوبات المتمثلة في تفوق العدو عدة وعددا، و عدم توفر الأسلحة والذخيرة لدى جيش التحرير الوطني، كما أنهم كانوا على علم أن الاستمرار على تلك الحالة يسيءإلى الثورة وعليه صار لابد من إيجاد طريقة تمكنه من فك الحصار المضروب على قمم الجبال والأرياف، وجعل القرى والمدن تشعر بأنها طرف أساسي في المعركة التي ينبغي أن تنتشر بسرعة وتتسع ليضرب العدو وتمزق وحدته وتشتت قوته الضاربة.[2]

إضافة إلى ذلك مشكلة إقناع الرأي العام الوطني وإلحاقه بالثورة، فقد كان الشعب الجزائري عامة يسوده الجهل الذي كرسه الانغلاق والقمع الذي مارسه الاستعمار ضده، كما أن اللذين أشعلوا فتيل الثورة المسلحة لم يكونوا معروفين لدى الرأي العام الوطني، لأنهم في الحقيقة قد انبثقوا من قاعدة حزب الشعب الجزائري والحركة من اجل الانتصار للحريات الديمقراطية ولهذا من الصعب جدا على عامة الشعب أن يدرك من وراء عمليات أولنوفنبر 1954م خاصة، وان الوضع لم

[1] – محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص84- 85

[2] – محمد العربي زبيري، مرجع سابق، ص30

يكن شفافا مثل اليوم الذي تسود فيه وسائل الإعلام وسيولة المعلومات ولهذا بقي الشعب الجزائري مترددا.[1]

كما كانت هنالك أيضا مشكلة الحصول على الذخيرة حيث كانت الأسلحة في مطلع الثورة بسيطة جلها من بنادق الصيد وقطع قديمة من مخلفات الحرب العالمية الثانية ذات جنسيات مختلفة، وتطورت بعد ذلك لان تصبح مصادر تسلح متعددة ومختلفة لكن هذا التنوع والتعدد طرح إشكالية جديدة تتمثل في استحالة توفير الذخيرة لمختلف هذه الأسلحة، وكانوا يعلمون حق العلم أن الجندي الجزائري بعد نهاية كل معركة لايسارع إلا لغنم تلك الأسلحة والذخيرة وبذلك يقع في الفخ الذي نصبوه له بكل نذالة، بحيث تفجير الخراطيش بمجرد الضغط على زناد البندقية أو الرشاشة وجه المجاهد فيموت أو يشل.[2]

وإضافة إلى تلك الصعوبات مواجهة الاستعمار وخططه حيث كان من أولى ردود الفعل الاستعمارية على إحداث ليلة نوفمبر 1954م، هو اتهام أطراف خارجية وراء تلك العمليات فمنها ما سمتهم الفلاقة، كما سلطت قمعا وحصارا جهنميا على كل البلاد خاصة الاوراس كما حاولت أيضا التفاوض مع مصطفى بن بولعيد بعد إلقاء القبض عليه في تونس وصعوبة إيجاد قواعد خلفية للثورة، فيبدوا أن قادة الثورة قد أدركوا على أن تكون هناك قواعد خلفية للثورة تتمثل أهدافها فيما يلي:

- جمع وشراء الأسلحة وإدخالها للجزائر.
- جمع الأموال وإيصالها إلى قيادات الثورة في الداخل والخارج.
- جمع المعلومات والجوسسة على العدو في الخارج وإنشاء خلايا للجوسسة.

[1] – رابح لونيسي، مرجع سابق، ص31

[2] – لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تح: صادق بوخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص26- 27

ونجد أيضا مشكلة التنظيم والشمولية حيث كان من الصعب على القيادة التي أشعلت فتيل الثورة الالتقاء كما اتفقوا في اجتماعهم الأخير، ويعود ذلك إلى الحصار الاستعماري المضروب على الثوار الأوائل وكذلك استشهاد ديدوش، وإلقاء القبض على رابح بيطاط في بداية الثورة، أما المنسق محمد بوضياف فخرج إلى الخارج ولم يتمكن من العودة.

لكن رغم كل هذه الصعوبات استطاعت الثورة أن تعيد زمام الأمورإلى يدها بعد هجومات 20 أوت 1955م، التي كذبت أطروحة الاستعماريين التي تدعي القضاء على ما اسمتهم الخارجون عن القانون.[1]

[1] – رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، ط2، الجزائر، 2012، ص130- 131

ب–ملف الثورة في باندونغ 18/ 24 افريل 1955م

من المؤكد أن مؤتمر باندونغ يشكل تاريخا مأثورا في كامل تاريخ حركات التحرر الوطني حيث وفر مؤتمر باندونغ"**اندونيسيا**" فرصة فريدة ليس لقادة البلدان المستقلة حديثا فحسب ولكن أيضا لقادة البلدان التي لاتزال مستعمرة للمرة الأولى، يدرس المشكل الجزائري أمام هيئات دولية وبشكل رسمي، وبفضل دعم المجموعة الافرواسيوية سيتم مناقشته مجددا في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

وهكذا استدعت دول مؤتمر باندونغ جبهة التحرير الوطني لتشارك كعضو ملاحظ في أشغال هذا المؤتمر، فتمكن من كسب أول دعم للقضية الجزائرية بفضل مساعدات السلطات المصرية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني منذ ذلك الوقت من نسج شبكة من العلاقات الودية في مجموعة الدول الافرواسيوية التي ستتكفل منذ شهر سبتمبر 1955م بالعمل على إدراج القضية الجزائرية سواء في جداول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي.[2]

نتائج مؤتمر باندونغ:

وقد كانت أولى النتائج العملية لمؤتمر باندونغ هي مراجعة الكثير من الزعماء الوطنيين ورؤساء الحكومات في إفريقيا واسيا، ولسياستهم القديمة التي كانت تلاين الاستعمار وتغفل عن بعض الجوانب الخطيرة في السياسة الاستعمارية، وانضمام همإلى صف شعوبهم ومعارضتهم لسياسية الانحياز إلى المعسكرات الدولية، وكفاحهم من اجل تحقيق الاستقلال التام لبلادهم وإعطاء هذا الاستقلال محتوى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يجعل منه استقلالا حقيقيا في خدمة الشعب لا شكليا أجوف في خدمة الأجنبي.[3]

---

[1]– جيلالي صاري، أيام من معركة الجزائر 28 جانفي 4 فيفري 1957م، تر: خليل أوذاينية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص25– 26

[2]– رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958– 1962م سنوات الحسم والخلاص، ط1، الجزائر، ص59

[3]– مؤلف مجهول، الثورة من الشعب وللشعب المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج3، الجزائر، ص43

ج- هجومات الشمال القسنطيني 20 اوت 1955م

لقد تخوف الاستعمار من نمو جيش التحرير الوطني ولا سيما أن الشعب أصبح متضامنا أكثر مع الثورة، حيث كان العبء الأكبر منذ بداية الثورة على المنطقة الأولى الاوراس، فقد كانت محاصرة من طرف القوات الاستعمارية لأنها تعتبرها قلعة وقوى كبرى للثورة، لذا خشيت أن تشمل هذه القوة كل الجزائريين فمنها من استمرت أسبوعا ومنها بدون انقطاع وأمام هذا الوضع الذي تعيشه الثورة في كل المناطق عامة والاوراس خاصة لابد على المناطق الأخرىأن تعمل شيئا خاصة المنطقة الثانية التي تجاور المنطقة الأولى، فقد قاموا بهجوم على مستوى منطقة الشمال القسنطيني، فقد كان بمثابة دفع قوي للثورة ويعمل على رفع معنويات جيش التحرير والشعب.[1]

كما عززت هجومات 20اوت1955م مسيرة الثورة ومهدت لها الطريق، حيث غدت البلاد في ظلها سائرة في السياق العام الذي رسمه بيان أول نوفمبر، ومن ثمة جاءت الأهداف التي رسمت وخطط لها:

- السعي إلى نقل الثورة بكل ثقلها من الريف إلى المدينة بغرض تقوية الالتحام العضوي.
- رفع الضغط والتطويق المضروبين على منطقة الاوراس والعمل على تحريك العمل العسكري بمنطقة الشمال القسنطيني.
- العمل على تدويل القضية الجزائرية والسعي إلى تحسين تموقعها في المجتمع الدولي باستمرار، وكذا إظهار عمق التحام الشعب بالثورة وقوة الالتفافة حولها للرأي العالمي عموما والفرنسي خصوصا.[2]

برهنت هجومات 20 اوت 1955م على قوة الثورة التنظيمية والعسكرية وعلى التحام الشعب بثورته التي تبناها، وعلى إعطاء صدى كبير للثورة في الجزائر وفي الخارج وعلى إجبار الجيش الفرنسي

[1] - محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص102- 103

[2] - جمال قندل، استراتيجة الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشارل 1957- 1962م، دار الكوثر، الجزائر، 2013، ص62- 63

على المطالبة بإمدادات كبيرة، مما سوف يسبب نفقات تضعف قواه وعلى تغيير خطة تواجده في الميدان مما يجعله يتكبد خسائر في الرجال والعتاد.[1]

نتائج هجومات 20 اوت 1955م:

لقد تم بالفعل تحقيق معظم الأهداف التي خطط لها قادة هجوم 20 أوت، وقد كانت نتائجها جد ايجابيةفقد تنوعت وتعددت على حسب درجة الأهمية ومدى تأثيرها في الداخل والخارج.

من الناحية السياسية: فقد أفسدت هجومات 20 أوت 1955 خطط جاك سوستيل للتهدئة والسيطرة على الوضع، كما قضت على الإصلاحات المزيفة التي تخفي وراءها نوايا غير سليمة تسعى في اغلبها إلىالإدماج والضم وطمس الشخصية الجزائرية وعرف خلالها أعوان المستعمرات أن الثورة مستمرة ولا يمكن للعدو أن يقضي عليها.[2]

الناحية العسكرية:

– فك الحصار المضروب على المنطقة الأولى بحيث تم نقل الضباط السامين اللذين استنجد بهم جاك سوستيل للقضاء على الثورة عند انطلاق شرارتها بمنطقة الاوراس أمثال ديكورنو وبيجار إلى منطقة الشمال القسنطيني لمواجهة عمليات 20 اوت 1955م.

– تحطيم أسطورة تفوق الجيش الفرنسي ووصفه بالجيش الذي لايقهر فقد اثبت هجوم 20 أوت قدرة جبهة وجيش التحرير الوطني على ضرب القوات العسكرية الفرنسية.

– تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصر المقاتلة فقد أعطى هجوم 20 أوت للعمل العسكري دفعا قويا.

– إثبات وطنية الثورة التحريرية وشعبيتها.[3]

[1] – زهير أحدادن، المختصر في تا يخ الثورة الجزائرية 1954– 1962م، مؤسسة أحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ص21

[2] – عبد الكامل جويبه، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954– 1962م، ط1، 2012، ص107– 110

[3] – عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص225

د- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.

لقد كانت لإحداث 20 أوت 1955م مفعولا كبيرا للوصول إلى عقد المؤتمر، حيث اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، لقد صمم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته حيث شرع في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي، فادى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف القيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل إضافةإلى ضعف التنسيق في الأعمال، كذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة.[1]

وعند الحديث عن ظروف انعقاد المؤتمر يعني تقسيم مسيرة سنتين مرت خلالها الثورة بعدة تطورات كان أهمها:

- انتشار الثورة وتبدد مخاوف الكثير ممن اعتقدوا أنها ستنتهي وسقوط مزاعم المستعمر الذي راهن على وأدها في أسابيع.
- نجاح هجومات 20 أوت 1955م التي اقتحمت الجماهير الشعبية في الثورة وإنزال الثورة بذلك من الجبال ولأرياف إلى المدن.
- إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الشعبية وضمان الوقود للثورة، حيث تكون التعبئة ضمن أطرها وهياكلها فتمت هيكلة العمال في (**ال ا ع ع ج UGTA**)في 24 فيفري 1956م، والتجار في شهر مارس وإضراب الطلبة في 19 ماي.[2]

يمثل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م المرحلة الثانية من مسيرة الثورة، وقد حضره قادة المناطق التالية: الثانية والثالثة والخامسة، وممثلون عن الأولى، لوفاة بن بولعيد والرابعة والسادسة.[3]

---

[1]- محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص131

[2]- زهير أحدادن، مرجع سابق، ص31- 32

[3]- أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث1830- 1962م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، ص173- 174.

نتائج المؤتمر:

لقد خرج بجملة من القرارات المهمة والتي تناولت مختلف الجوانب التنظيمية والعسكرية والسياسية منها:

التنظيم الإقليمي: قرر المؤتمر تقسيم البلاد إلى ستة مناطق واستبدال لفظ المنطقة بالولاية وتقسيم الولاية إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات.

أما عن مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية وتتكون من القائد ولها صفات عسكرية وسياسية وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير.

القرارات العسكرية تناولت التوحيد العسكري والرتب العسكرية والمرتبات والمنح العائلية.

التوحيد العسكري: وتم فيه تقسيم جيش التحرير الوطني إلى فوج وفرقة وكتيبة وفيلق .

الرتب العسكرية اقرأ المؤتمر الرتب التي كانت مستعملة في منطقة القبائل وهي الجندي الأول، والعريف الأول، والمساعد، والملازم، وملازم ثان، وضابط أول وضابط ثان وصاغ وصاغ ثان، وتعيين مجلس وطني للثورة يتكون من 17 عضوا واتفقوا على أن صلاحيات المجلس هي تحديد السياسة العامة للثورة.[1]

– تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ وهي قيادة جماعية للثورة تقوم على شؤون الثورة.

–وقع الاتفاق على مبدئيين أساسين هما أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.[2]

وحتى النقاط التي تمت مناقشتها حددتها أرضية المؤتمر أيضا وبدقة في مرحلة ثانية تقود المفاوضات حكومة جزائرية منبثق عن مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب الجزائري وستبنيه فيما بعد فيدرالية شمال إفريقيا، وكانت الأهداف تنص على المواصلة الدءوبة للكفاح وإيصال الأسلحة والتحضير للعمليات والحفاظ على تزامن العمل المسلح والعمل السياسي، لهذا الغرض لابد من تدعيم

[1]– أحمد منغور، مرجع سابق، ص68– 69.

[2]– مرجع سابق، ص 69

تماسك الوحدة الوطنية بالاعتماد على الطبقات الجزائرية الأكثر حرمانا، وبالتالي الحصول على دعم الرأي العام الجزائري.[1]

موقف فرنسا من قرارات المؤتمر:

هذا الانتصار الذي حققته جبهة التحرير وجيشها على الجبهة السياسية والعسكرية، عمل المستعمر على اللجوء على أساليب المكر والخداع ظنا منه إنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة، فخطط لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج، فقام بعملية القرصنة الجوية عندما كان الوفد الجزائري في طريقة إلى من المغرب الأقصىإلى تونس لحضور مؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة.[2]

وبعد حادثة الطائرة لجأت الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى وسيلة أخرى، في محاولة ضرب الثورة الجزائرية في الخارج، فاستغلت قيام الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر، إلى جانب انجلترا وإسرائيل في 13 أكتوبر 1956م، قصد حماية مصالح بنوكها وممولها لكن هدفها الأسمى ضرب مصر ضربة قاسية من اجل الاحتفاظ بالجزائر كقطعة فرنسية على اعتبار ان مصر هي القاعدة الخلفية للثورة .[3]

ونظرا لغياب المنطقة الأولى في مؤتمر الصومام كلف المؤتمر زيغود يوسف ومزهود إبراهيم بالالتحاق بهذه المنطقة والنظر في سبب الغياب، وعند وصولها إلى المنطقة الثانية بشمال قسنطينة، أراد متابعة سيرهما إلى الاوراس فوجئ زيغود وأصحابه من الجنود بوجود فرقة من الجيش الفرنسي، فدار بينهم اشتباك عنيف استشهد خلاله زيغود يوسف، وكان ذلك في 23 سبتمبر 1956م وأتم مهمته مزهودي.[4]

---

[1]- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص60- 61

[2]- محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص168

[3]- عبد الكامل جوينه، مرجع سابق، ص154

[4]- زهير احدادن، مرجع سابق، ص34

عمدت فرنسا إلى عزل الثورة وذلك بتوسيع الأسلاك الشائكة بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956م، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الوسيلة في نظر فرنيا وسيلة دفاعية أكثر منها هجومية وبالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكة الجوسسة والعمل النفسي، وبطلب من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس تبنت الحكومة الفرنسية مشروع أسلكت الحدود الغربية والشرقية مع كل من تونس والمغرب لأهميتها بالنسبة إلى الثورة الجزائرية، كما تم تلغيم هذه الخطوط وتزويدها بأجهزة الإنذار.[1]

[1] – عمر التهامي، مرجع سابق، ص72

3- التفاوض والاستقلال.

أ- مظاهرات 11ديسمبر1960.

يرى الكثير أن مظاهرات 11ديسمبر 1960 عامل حاسم في اعتراف فرنسا الديغولية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث لم يكن مجيء ديغول إلى الحكم عام 1958 إلا بمهمة خاصة وهي الحفاظ على الجزائر فرنسية والقضاء على الثورة الجزائرية بأي وسيلة حيث قام بوضع مخططات على مستوى الجبهة العسكرية والسياسية .

الجبهة العسكرية: وضع مخطط شال القاضي بتنشيط الأرض الجزائرية شبرا شبرا واستعملت في هذه العمليات كل الأسلحة من بحرية وطيران ومشاة إضافة إلى الحرب المخابرتية أما على مستوى الجبهة السياسية فقد سعى ديغول إلى إنشاء قوة جزائرية ثالثة تأخذ مكان جبهة التحرير الوطني إضافة إلى الإكثار من الانتخابات كي يجعل من المنتخبين كأنهم ممثلين للشعب.[1]

أما على الجبهة الاقتصادية: فقد زار ديغول قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م وأعلن عن إنشاء مخطط خماسي يطور الجزائر اقتصاديا واجتماعيا :

- إحداث أربعمائة مركز جديد يوفر العمل للجزائريين .
- إعداد مساكن جديدة 400.000 لنحو مليون شخص جزائري.
- اتواء ثلثي أطفال الجزائريين قبل انتهاء خمس سنوات في المدارس .
- إعادة نحو 625 ألف هكتار من الأراضي للفلاحين الجزائريين.
- تخصيص وظائف مدنية وعسكرية للجزائرية.
- إزالة الفوارق بين المرتبان والأجور في كل من فرنسا والجزائر

[1]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 208،209.

وعن مظاهرات 11ديسمبر 1960م انطلقت بالعاصمة من هذا الحي بالذات يقول الشاهد إن الشرارة انطلقت أمام المونبري بسبب استفزاز اثنين من الأوربيين لمتقاعدين يحظيان بسمعة طيبة في الحي وقد تدخل بعض الشباب لنصرة المتقاعدين مما دفع أحد الأوروبيين إلى إشهار سلاحه ورداً على ذلك قام الشبان بافتاكات هذا السلاح منه واصطحابه وصاحبه عنوة إلى مراكز لاصاص حيث سلموها إلى النقيب برنار وقد استغل هذا الأخير تجمهر الشباب فقام بتحريضهم مباشرة وبواسطة بعض عناصره من الحركة على الهتاف بحياة ديغول والجزائر جزائرية.[1]

وفي الحقيقة إن هذه المظاهرات قد بدأت يوم 09 ديسمبر1960 بمدينة عين تموشنت وبلغت ذروتها يوم 11ديسمبر بالعاصمة والتي كانت ردأ جماهريا رائعا وواضحا على مزاعم الجنرال شارل ديغول وعلى زيارته للجزائر التي استهلها عن مدينة عين تموشنت وقد أربكت هذه المظاهرات رئيس فرنسا وجعلته يغير جدول زيارته وبالتالي كانت نقطة تحو تاريخي في العلاقات الجزائرية الفرنسية وجعلت الجنرال شارل ديغول يقبل تدريجيا بإعطاء الكلمة للجزائريين في تقرير مصيرهم. ومن الأحداث الجسيمة التي تؤكد على أن الثورة الجزائرية لم تكن بأي حال ثورة طبقة أو فئة أو جهة من الجهات هجومات 20أوت 1955م ضف إلى ذلك هذه المظاهرات فقد كانت من إرادة الشعب في التحرر.[2]

لقد حققت المظاهرات انتصارا خارجيا في المحافل الدولية واعتبرها كريم بلقاسم انتصارا دبلوماسيا للثورة الجزائرية خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة. ودفع بالعديد من الشخصيات والقيادات السياسية العالمية من الدول الحليفة والشقيقة والمحبة للسلام إلى التنديد بما حصل في الجزائر، فقد استطاعت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م فرض مشروعية الثورة اقليميا ودوليا وأسقطت نهائيا فكرة القوة الثالثة التي راهن عليها ديغول منذ مجيئه إلى السلطة وتبخر فكرة الجزائر فرنسية.[3]

---

[1]-محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ص226

[2]-بوشيخي الشيخ، المرجع السابق، ص273-274.

[3]- علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر الوسيط، الحديث والمعاصر، ج02، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص375-376.

من النتائج المستخلصة من هذه المظاهرات نذكر مايلي:

-تأكيد تلاحم الشعب وتعبئة مع الثورة وإقحام المدينة في خصم المعركة وبالتالي نقل الثورة من الريف إلى المدينة وتوسيع العمليات الفدائية.

- منح السلطة المطلقة لجبهة التحرير سياسياً وجيش التحرير عسكرياً وتأكيد مشروعية الثورة.

-الرفع من معنويات وتضامن الشعب الجزائري مع بعضه البعض وتجسيد التضامن والوحدة في الميدان.

-تكسير القوة الثالثة التي راهن عليها ديغول والكشف عن دسائس الخونة والمنافقين الذين كانوا يهدفون إلى تكسير الثورة.

-اتساع مساندة البلدان العربية والمجتمع الدولي للمظاهرات الشعبية خصوصا والقضية الجزائرية .ربح الجزائر رهان تسجيل قضيتها ونجاحها في الدورة 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في 19 ديسمبر 1960 بأغلبية 63 صوتاً ضد 27 وامتناع 8 أصوات.[1]

ب- اتفاقيات ايفيان الأولى والثانية

ابتدأت المفاوضات في 20 ماي 1961م في ايفيان على الحدود الفرنسية السويسرية ترأس المفاوضات الوفد الجزائري(كريم بلقاسم، وسعد دحلب، ومحمد الصديق بن يحي واحمد بومنجل، واحمد فرانسيس)، أما الناطق الرسمي للوفد فكان رضا مالك وترأس الوفد الفرنسي "**لوي جوكس**"، وانقطعت المحادثات مرتين في شهر جويلية وأوت بسبب سعي الجانب الفرنسي لفرض شروط غير مقبولة عند الجزائريين وهي:

- فصل الصحراء.
- الحفاظ على امتيازات الأوروبيين.

[1]-أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1،ط1،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص364-365.

- تجريد جيش التحرير الوطني من السلاح.[1]

ولما كان تصريح الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة الفرنسية حول حق الجزائريين في تقرير مصيرهم يمثل أرضية التفاوض بين الجانبين، وجد الطرف الجزائري نفسه مدفوعا إلى دعوة نظيره الفرنسي إلى بحث وتحديد مجال تطبيق الاستفتاء الذي يعني في نفس الوقت الحدود السياسية للدولة السابقة في هذا الموضوع، حيث أشارإلى خطاب ديغول 16 سبتمبر 1959م شديد الوضوح بما أن العمالتين الصحراويتين الساورة والواحات لن تدخلا ضمن مجال الاستفتاء، فمجال الاستفتاء يتحدد فقط بالعمالات الشمالية الثلاث وهذه طبعا مغالطة تاريخية.[2]

ونظرا لتمسك كل طرف بمطالبه كادت المفاوضات تتحول إلى حوار طرشان، ما جعل الجانب الفرنسي يطالب في 13 جوان بتعليقها في نهاية المطاف بعد 24 يوم من الاجترار الممل لنفس المواقف والحجج من كلا الجانبين، بادرت الحكومة المؤقتة عقب ذلك بشن حملة على مناورة فصل الصحراء تمثلت على الصعيد الداخلي بإعلان يوم 5 جويلية 1961م يوما وطنيا ضد التقسيم، والدعوة إلى التظاهر بواسطة الإضرابات والمظاهرات التي انطلقت في 01جويلية لتشمل مختلف إنحاء البلاد، ورددوا المتظاهرون الصحراء جزائرية والشعب الجزائري وحدة لا تتجزأ وبترول الجزائر للجزائريين.[3]

وفي جانفي سمح لأعضاء الحكومة المؤقتة بزيارة السجين احمد بن بلة ورفاقه، اتفق على فتح مفاوضات في المستقبل وصلت المحادثات التمهيدية بين 11و 17 فبراير إلى طريق مسدود، لكن ديغول استمر في تقديم التنازلات الضرورية، وهكذا تم استئناف مفاوضات ايفيان في 7 مارس إلى اتفاق أخر يشير إلىآخر موعد.[4]

---

[1]- خالد بلعربي، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، 2010. ص133.

[2]- ابراهيم مياسي، مقاربات في تايخ الجزائر 1830- 1962م، دار هومة، ط2، الجزائر، 2011، ص305- 306

[3]- محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2014، ص721.

[4]- الشيخ بوشيخي، مرجع سابق، ص292.

لقد تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت، وبتاريخ 13 جوان 1961م توقفت على اثر مبادرة فرنسية إلا أن الطرفين قرر البقاء على اتصال فيما بينهم وعين دحلب كممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جنيف إلى غاية 20 جويلية، والتقى الوفدان من جديد وتبادلا العديد من وجهات النظر في لوقران بفرنسا، لقد كانت الحكومة المؤقتة خطتها واضحة من لقاء العام الثاني وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي، وبمجرد افتتاح المحادثات أكد جوكس من جديد وجهة النظر الفرنسية لكريم بلقاسم، وتقرر لقاء حاد بينهم يوم 26 جويلية وقدم كريم بلقاسم عرضا سريعا لوفده، كما التقى جوكس وكريم ودحلب على انفراد مرة أخرى وأخفقت المحادثات إخفاقا تاما حول قضية الصحراء.[1]

وجرى الاجتماع الرابع بين 9و 27 أوت 1961م بطرابلس، فاندفع قايد احمد ومنجلي لإنقاذ المفاوضين في ايفيان وتحدثوا عما أسموه تصفية الجزائر، ورد كريم بغضب وأجاب منتقديه انه تحلى بالصرامة أثناء المفاوضات فسانده باقي أعضاء البعثة الدبلوماسية، مما دفع احمد منجلي لإعلان استقالته من الوفد، فقرر أعضاء المجلس مواصلة المفاوضات وتجديد الثقة في بلقاسم كرئيس للوفد المفاوض، وبعد تفكير اقترح بوصوف تعيين بن خدة رئيسا وبعد أن ظهر جليا أن سياسة ديغول كانت تسيير في اتجاه التخلي عن الجزائر، كما تأكد في مفاوضات ليروس يوم 19 فيفري شددت من عدة عملياتها الإرهابية فقامت يوم 15 مارس باغتيال الروائي مولود فرعون أسبوعا بعد افتتاح مفاوضات ايفيان.[2]

وأخيرا محادثات لي روس 11و 19 فيفري 1962م لتحرير النصوص الأولية لاتفاقيات ايفيان، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان على أن يتلاقى فيما بعد بايفيان للمفاوضات الرسمية على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة، فاجتمع المجلس بطرابلس من 22الى 27 فيفيري 1962م لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها، حيث كان دحلب هو المقرر وتم

[1] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص24– 25.

[2] – عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، ص232– 236

التصويت على مشروع نص الاتفاقيات من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات، ثم افتتحت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس واستمرت حوالي 12 يوما تخللتها مناقشات حادة للوصول إلى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار.[1]

ومن أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقيات نذكر منها ما يلي:

- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار.
- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.
- تشرف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تتشكل من 9 مسلمين و3أوروبيين، وتبقى في السلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.
- تحل المنازعات بالطرق السلمية وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل دولة الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية.
- يحتفظ الأوروبيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال ثلاث سنوات القادمة.
- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.[2]

ولقد كانت اتفاقيات ايفيان انتصارا عظيما لشعب الجزائري، حيث أدىإلى دولة جزائرية ذات سيادة في الداخل والخارج، تتصرف الدولة الجزائرية بحرية في اقتصادها وجيشها ودبلوماسيتها، فالدولة تطبع عملتها وتنظم تحويل وانتقال رؤوس الأموال ونقر الميزانية ونموذج لتسوية ثورية حافظت بواسطتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المواقف الأساسية للثورة.[3]

[1] – ابراهيم مياسي، مرجع سابق، ص308

[2] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص539

[3] – بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص41- 42

ج- وقف إطلاق النار.

كانت السنة التي مرت بها فترة المفاوضات صعبة بين الجزائريين والحكومة الفرنسية توقف المحادثات في مرات عديدة توجب انتظار بداية 1962م ليعلن الجنرال ديغول أن وقف الأعمال الحربية قريب ولكن مع ذلك سيجرى عدد من المآسي مثل أعمال التفخيخ التي قامت بها المنظمة السرية والقمع الوحشي لمختلف التظاهرات.[1]

في 18 مارس 1962م وضع كريم بالقاسم توقيعه إلى جانب توقيع ثلاثة وزراء فرنسيين على النص الطويل لاتفاقيات ايفيان تم وقف اطلاق النار في جميع انحاء الجزائر، ومنذ ذلك الحين ضلت ذاكرة فرنسا ثابتة في هذا التاريخ الرمزي تحمل الضواحي والميادين تاريخ 19 مارس 1962م، كما تمت تسمية غيرها بأول نوفمبر و08 ماي.[2]

وقد درست الحكومة المؤقتة جميع تصريحات ديغول وحينما قدمت له اقتراحا عمليا يهدف إلى تحقيق وضع حد للحرب واختصار الطريق.

فقد أعلن الرئيس بن يوسف بن خدة في اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف إطلاق النار فوراً مقابل تخلي فرنسا عن فكرة تقرير المصير وإعلانها عن استقلال الجزائر وتحال القضايا المختلفة مثل وضع الأقلية الأوربية وإجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي على الحكومة الجزائرية المستقلة.[3]

وتضمن التوقيع على اتفاقيات ايفيان وقف إطلاق النار بين المقاومين الجزائريين والجنود الفرنسيين وبشر يوم 19مارس 1962م بعهد جديد وقضت المادة 11 من اتفاقيات ايفيان أن يحرر بعد 20 يوما من توقيف القتال المساجين الذين أسروا أثناء الحرب من طرف المعسكريين.[4]

---

[1] - إيريكافراتزر، مناهضو حرب الجزائر 1959-1963م مع الحراك المدني اللاعنفي، دار القصبة للنشر ،2012، ص169.

[2] Jérome Hélie, Les Accords D'evian,p24.

[3] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج02، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2014، ص223.

[4] - فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية اثناء حرب التحرير 1954-1962م، ترجمة كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، تقديم سعد دحلب ومصطفى مكاسي، المؤسسة الوطنية للفنة، المطبعية، الجزائر،2011، ص101.

لقد تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، ولم يوقع الرئيس الوفد الجزائري السيد **كريم بلقاسم** إلا عشية 18مارس 1962 وبعد لحظات أعلن السيد **بن يوسف بن خدة** على أمواج إذاعة تونس الإعلان التالي:

"بسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداءاً من 19مارس 1962 عل الساعة 00:00"

وأمر بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع تراب الوطن.[1]

وفي اليوم الموالي أفرجت فرنسا على الزعماء الخمسة المسجونين لديها والذين توجهوا إلى المغرب من سويسرا وذلك في طائرة أمريكية مِؤجرة من طرف ملك المغرب.[2]

وفي 23 مارس 1962 عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا بمقر البعثة الجزائرية بالرباط دام يومين درسوا خلاله مختلف المشاكل على غرار الأوضاع التي طرأت على مسيرة الثورة الجزائرية بعد سبع سنوات ونصف من الكفاح الشاق، والنتائج التي توصلت إليها المفاوضات، وكيفية مواجهة المرحلة الجديدة، ومن بين القرارات التي اتخذت يجب التعجيل بها هي: تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تسير المرحلة الإنتقالية، ثم قضية تطبيق وقف تطبيق وقف القتال طبقا لاتفاقية ايفيان.[3]

د- الاستفتاء والاستقلال

كان رئيس الدولة الفرنسية قد اضطر في 16 سبتمبر 1959م ان يقبل مبدا تقرير المصير فلم يفته ان يكبل هذا المبدا بقيود ثقيلة سوف يحتج لها اذا تركت له حرية العمل ولم تنتزع منه

[1]- إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص308-309.

[2]-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص538.

[3]- ادريس خضير، مرجع سابق، ص404-405.

اية ضمانات ومادام تقرير المصير يهدف الى اقامة المؤسسات لملايين الاشخاص فان ذلك يتطلب الاعتراف بان مجموع هؤلاه الاشخاص يؤلف كيانا سياسيا وقانونيا واحدا ولكن رئيس الجمهورية الفرنسية يرفض الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير مقتصرا على اقرار مبدا تقرير المصير لصالح كل جزائري بمفرده. [1]

لقد كان متفق بين تشكيلات عسكرية من مختلف الولايات في مدينة سيدي فرج ليلة 5 جويلية 1962م ان يرفع العلم الجزائري في المكان الذي غزت منه قوات الاحتلال الفرنسية الجزائر يوم 5 جويلية 1830م وان يتم دخول العاصمة في صبيحة اليوم الموالي وان تسترجع السيادة من المكان الذي اغتصبت فيه من مدينة سيدي فررج يوم 5 جويلية 1962م وعلى مراى ومسمع من القوات الفرنسيين حيث حافظ الجنود في تلك الفترة على امن العاصمة وسلامتها واستهدفوا طرد قوات الولاية الرابعة والاستئثار بالعاصمة بالتنسيق مع جماعة هواري بومدين.[2]

كان جيش التحرير الوطني في 5 جويلية 1962م قد نشر على الحدود الشرقية والغربية 35 ألف رجل مقسمون على الضفتين فقد وضع جيش التحرير على الأرض العديد من التنظيمات المؤازرة والتي كانت مزروعة ومنتشرة على كل الأراضي الجزائرية.[3]

لقد كانت معنويات الجنود المتبقين في القاعدة لضمان سير المصالح والقيام بالتموين في شهر جويلية جد مرتفعة رغم العياء والإجهاد الذي كان يعاينهما اغلب الإخوة العاملين في حقل الإمداد حيث كان معظمهم من قدامى مجاهدي الجبال والناجين من الزنزانات الاستعمارية اللذين خاضوا غمار الكفاح منذ سنة 1954م وكانوا طوال كل حرب التحرير الوطني خاضعين لنظام عمل

[1] فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير، 1954م/1962م، تر: كابويا عبد الرحمان- سالم محمد، تقديم: سعد دحلب ومصطفى مكاسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011، ص101.

[2] ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص308-309..

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص538.

مضني ولكن رغم ذلك لم يشتكوا بل على العكس كانوا دائما يلبون النداء بسرعة لأداء المهمات التي كانت تسند إليهم.[1]

ويقول فرحات عباس لم نتاخر عن الميعاد الضروب ولم ننكث العهد المعهود أن لسنا بحماس نداء جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أن تلم شمل شعبنا جماهيريا وتوحد صفوف أبناء شعبنا وبلغت إلى الهدف الأسمى وهو تبلور الوعي الوطني حول منظمة واحدة وحققت تلك الوحدة المنشودة ولما نادى منادى الوطن من قمم الجبال الشامخة الشاهقة لم يتأخر شبابنا عن تلبيته فتسلقوا الجبل وتدرعو بالصبر والإيمان وهم يرددون نشيد الكفاح من جبالنا طلع صوت الأحرار يناديا للاستقلال ورفع الشعب رأسه شامخا مدركا بان هذه الحرب لا تشبه الحروب التي شنها آباؤه وأجداده ضد الاستعمار وأدرك أن هذه الحرب حرب وطنه

وجرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962م حيث أدلى ستة ملايين ناخب جزائري وجزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام بدون الارتباط بأي شكل من الأشكال التعاون مع فرنسا حسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت لصالح الاستقلال التام 5951581 ناخب ب نعم بينما صوت ضد الاستقلال 16543 معارض وهذه النتيجة الايجابية انتصرت إدارة الشعب الجزائري وذلك باسترجاع السيادة الوطنية على كافة أراضيه واسترداد حرية أبناءه المسلوبة واستعادة كرامة مواطنيه المهانة وانتهاء عهد الاحتلال الذي دام 132 سنة.[2]

[1] إدريس خضير، المرجع السابق، ص404-405.

[2] إدريس خضير، مرجع سابق، ص404-405.

خلاصة الفصل الأول:

إن فكرة الثورة التحريرية الجزائرية كانت موجودة في أذهان الجزائريين منذ اليوم الأول إلي وطئت فيه أقدام الفرنسيين أراضيهم فكانت الأعمال الثورية عبارة عن انتفاضات في جهات ومناطق معينة.

فقد حطمت الثورة أمال الفرنسيين وأنصار الجزائر فرنسية ووقفت في وجه القوات العسكرية الفرنسية، حيث وحدت قوى الشعب الجزائري الحية حولها.

كما استطاعت أيضا أن توحد التيارات السياسية المختلفة في الوطن العربي كله وتبعد ما كان من خلافات سياسية بين هذه التيارات لكي تمضي في سبيل الدفاع عن الثورة والالتفاف حولها، كما شكلت منعطفا تاريخيا بارزا في حياة الشعب الجزائري وشعوب الأمة العربية كلها، وشجعت الحركات التحررية ودعمت كل من يطالب بالحرية والاستقلال.

الفصل الثاني:

دور الثورة الجزائرية في تحرير البلدان المغاربية

تمهيد

1. **ثورة نوفمبر 1954في ميزان ثورات العالمية**
2. **إسهامات ثورة التحرير الجزائرية في تحرر شعوب إفريقيا**
3. **ثورة الجزائر وتصفية مشكل مستعمرات إفريقيا**
4. **صدى الثورة الجزائرية وأثرها في التحولات في البلدان العربية**
5. **دور الثورة الجزائرية في استقلال دول المغرب العربي**
6. **دور الثورة الجزائرية في استقلال فزان بليبيا**
7. **الثورة التحريرية الجزائرية واستقلال تونس**
8. **دور الثورة الجزائرية في تحرير المغرب الأقصى**
9. **استقلال المغرب دلالة على قوة الثورة الجزائرية**

خلاصة

تمهيد

قال اميلكال كابرال: إذا كانت مكة قبلة المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين، فإن الجزائر تبقى قبلة الثوار"[1]، عبارة خلدها التاريخ للزعيم الثوري الإفريقي ، لخص من خلالها صدى الثورة الجزائرية التي دوت عاليا خمسينيات القرن الماضي واستلهمت منها حركات التحرر في كل قارات العالم أجمع، فكانت مثلها الأعلى وسارت على دربها لتحقيق حريتها.

لقد أسهم ضغط الثورة على النظام الاستعماري الفرنسي بقدر كبير في استقلال العديد من بلدان القارة، و التي لم تنس فضل الجزائر عليها، فردت الجميل بمساندتها للقضية الجزائرية، وسارت في مسار جمعها بالثورة الجزائرية ألا وهو مسار محاربة الاستعمار.إنالثورة الجزائرية شكلت قدوة لكثير من شعوب القارة التي خضعت تحت نير الاستعمار، ولولا صداها القوي والمساعدات التي قدمتها السلطات الجزائرية لمختلف حركات التحرر، فلعلها تعثرت أوطال أمد تحررها إن لم تفشل أصلا في صد جبروت الاستعمار المسلط عليها.

تناولت الصحافة العالمية بما في ذلك الإذاعات المختلفة الثورة الجزائرية، وقد واكبت أحداثها ونشرت كل ما يتعلق من أخبار ومجريات في ساحات المعارك، التي كانت محتدمة بين المستعمر وجيش التحرير الوطني، وما لبثت أن احتلت افتتاحياتها أبرز العناوين، وشغلت أعمدة المكتوبة منها. ونتيجة لذلك قضت على عدم اكتراث الرأي العام العالمي للثورة من جهة وقضايا التحرر ولاسيما بالمغرب العربي وإفريقيا.

وبفضل مكاتب جبهة التحرير المختلفة كسبت من دول العالم الثالث تأييدا معنويا وأدبيا وحتى ماديا. ومن شأن هذا الضغط والتصعيد المستمر أن تقلص نفوذ الاستعمار بشكل تدريجي في كل من أمريكا الجنوبية وإفريقيا.

[1]–أحميد حمد بوصبع، دور الثقافة في النضال الوطني عند أميلكار كابرال، مجلة الجامعي العدد الثلاثون، كلية الآداب، جامعة سبها، دار الوطنية للكتاب، بنغازي، ليبيا، ص ، 2019

وقبل الحديث عن دور الثورة التحريرية في انعتاق دول المغرب من نير الاستعمار الأجنبي، لابد من تمييز هذه الثورة ومقارنتها بعدد من الثورات السابقة حتى نقف على مدى فاعليتها وتأثيرها على المستوى الإقليمي والعالمي.

1-ثورة نوفمبر 1954في ميزان ثورات العالمية:

لقد سبقت الثورة الجزائرية في العصر الحديث عدة ثورات ومن ضمن هذه الثورات العالمية كل من:

الثورة الأمريكية19776م

الثورة الفرنسية1789م

الثورة الروسية1917م

الثورة المصرية1956م

غير أن الثورة الجزائرية لها ميزات، وخصائص تميزها عن هذه الثورات وتجعلها أعظم منها[1].

إن الثورة الأمريكية استطاعت أن تحرر ثلاثة عشر مستعمرة[2]التي أصبحت تسمى ولايات من الاستعمار الإنجليزي وأن تُشَرِع حقوقا للإنسان الأوربي، وكان لها أهمية كبيرة رغم تحولها فيما بعد إلى ثورات أهلية بين الشمال والجنوب، وسالت دماء كثيرة قبل أن تستقر على الوضع الذي مكنها من التشكل من جديد بفعل المساعدة الفرنسية. والذي وسم هذه الثورة وجعلها ناقصة من حيث حقوق الإنسان، مسألة الاسترقاق التي طال أمدها وذلك التمييز العنصري الذي طال على وجه الخصوص السود وبالأخص الأفارقة الذين تعرضوا لألوان من العذاب والاستعباد، الذي لا تزال آثاره باقية إلى الآن. وقد سجل التاريخ تضحيات جسام من أجل إفتكاك حريتهم، فضلا عما فعلوا بالسكان

[1]-بوعزيز يحي، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر وإفريقيا، الملتقى الدولي الجزائري(24-28نوفمبر 1984) الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص83

[2]-كلمة مستعمرة مشتقة من التعمير ولا معنى سياسي لها وكانت أول قرية أنشأوها هي ((جيمستون)) ((Jamestown)) في ولاية فيرجينياوذلك في عام 1607م. حداد إبراهيم، الشيوعية والديمقراطية في الشرق والغرب، مطابع سيما، دار الثقافة، بيروت 1950، ص150

الأصليين من قبائل الهنود الحمر، والإبادة الجماعية التي تعرضوا لها. ولن ينسى التاريخ هذه الجرائم الشنعاء في حق الشعوب التي استعبدتها أمريكا والتي قضت على وجودها؛ في حين ناضلت من أجل تحررها من الإنجليز وهي مقاربة إن دلت على شيء إنما تدل على الاستكبار والاستعلاء الذي علق بالرجل الأبيض صاحب حقوق الإنسان والاستعباد في نفس الوقت.

أما الثورة الفرنسية فقد كان لها أثر كبير على أوربا وعلى بقية الشعوب المستعمرة إذ أنها قامت بتدمير النظام الملكي. غير أنها أراقت دماء الأبرياء، وكانت الخسائر أكثر من المنافع التي تمثلت في إعلان حقوق الإنسان. لأنها سرعان ما تحولت إلى إمبراطورية غزت أوربا وبعضا من الدول العربية على يد نابليون بونابرت[1] الذي لم تغب عنه فكرة غزو الجزائر، لولا تحالف الدول الأوربية التي أسقطته. ومن محاسنها في فترة وجيزة أنها غيرت الوضع السائد فيأوربا، وبعثت روح الأمل في شعوب أوربا في التحرر والعيش بكرامة، كما كان لها الدور الكبير في اندلاع الثورات الدستورية في فترة من تاريخ أوربا مقابل الملكية التي استبدت به لقرون خلت قبلها.

أما فيما يتعلق بالثورة الروسية فهي كذلك وليدة ظروف، ونتاج سيطرة قهرية من قياصرة مستبدين، ومن إقطاع احتكر السيادة بذهنية رجعية متخلفة كبست على رقاب الشعب الروسي.وهذا رأي لينين إذ أنه لم يكن ليفرق بين سلطة يتولاها القيصر في بلاده وبين سلطة يتولاها الألمان في روسيا، لأن السلطتين جائرتان بنظره، ويجب محاربتهما. غير انتصار الثورة الروسية أعقبه سيطرة دكتاتورية أحكمت قبضتها على السلطة واشتغلت آلة الإعدامات والتصفيات، وتمكنت الشيوعية من بسط سيطرتها على مجموع الشعب الذي انتقل من ذل إلى ذل أقبح منه. فنجحت الثورة وخالفت وعودها وقهرت شعبها ونقلته منى أغلال إلى أغلال.

ولم يختلف الأمر عن الثورة المصرية، غير أن أهميتها تمثلت في تغيير الوضع في مصر داخليا، في حين أن مركزها خارجي، وقد تمكنت من تحرير الشعب المصري في عهد جمال عبد الناصر من الملكية

[1]- FloravnzoAmiraglio di squadra. L`arme décisive : réalité et illusions. Revue de Défense Nationale. Nouvelle Série- 15e Année-Février 1959. P253

من جهة ومن الإقطاع والبرجوازية من جهة أخرى، التي كانت تعين الاستعمار الإنجليزي. لقد حققت الثورة المصرية مكاسب عديدة وأهمها طرد الاستعمار الانجليزي وتأميم قناة السويس.

لقد حققت الثورة المصرية أهدافا كبرى، لكن تلاشت الطموحات في مواصلة مسيرتها نظرا لوجود معيقات ثبطت من عزيمتها وحرفت مسارها لا سيما وهي بجوار الكيان الصهيوني الذي رأى فيها الخطر الكبير على وجودها. فهناك عاملين رئيسيين وقفا حجرة عثرة في وجه استكمال مخططات الثورة المصرية وهما: الإقطاع الداخلي الذي عاد إلى الظهور في عهد السادات، والرجعية العربية في المنطقة التي ترى فيها خطرا محدقا بها. وتسعى جهدها لتصفيتها، وذلك بالتعاون مع القوى الخارجية الإمبريالية التي تشاطرها التوجه. وقد اعتبرت الثورة المصرية السبب في كل الانتفاضات التي حدثت بالمشرق العربي وأهما ما حصل بالعراق واليمن، وإمارات جنوب شبه الجزيرة العربية وسوريا ولبنان.

العامل الثاني هو الكيان الصهيوني الذي رأى في النهضة المصرية وسيرها باتجاه تحقيق التقدم خطر كبير يهدد وجودها، ولاسيما أن مصر كانت تعتبر أقوى الدول العربية في تلك الفترة، فكان تحالف الطيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية على احتواء الثورة المصرية خاصة في عهد السادات وكانت معاهدة كامب ديفيد دليل على التي كانت بمثابة تمهيد لاحتواء باقي الثورات العربية الأخرى. ومن هنا يمكن معرفة مدى اسهام الثورة المصرية في إيقاظ همم الشعوب المستعمرة وان فشلت هي في استمرار تقدمها بفعل العوائق والمؤامرات التي أفشلت مخططات انتقال الثورة المصرية إلى تحقيق مكاسب تجعلها أقوى من الكيان الصهيوني.

أما ثورة أول نوفمبر الجزائرية فنموذج فريد بين ثورات القرن العشرين ولا عجب إن سميت كعبة الثوار وأم الثورات، وذلك لتميزها عن باقي الثورات السابقة والتي ألهمت الشعوب المستعمرة في إتباع خطاه من أجل تحقيق الاستقلال.

2- إسهامات ثورة التحرير الجزائرية في تحرر شعوب إفريقيا:

فرنسا من اكبر الدول المستعمرة في العالم في أسيا وإفريقيا، ومستعمراتها تتفاوت من حيث الأهمية، وحتى تتحدى الثورة التحريرية، وتتمكن من التفرغ لها نهائيا، بادرت إلى حلحلت مشاكلها

قي مستعمراتها الأخرى. بدأت الجولة المراطونية منذ إمضاء اتفاقية جنيف حول الهند الصينية عام 1954م،حيث ارتحل ماندیسفرنس[1] رئيس الحكومة الفرنسية صحبة جنراله جوان إلى تونس، ليمنحها استقلالا ذاتيا داخليا ولا يعد كونه صوري، أو بتعبير أدق استقلال شكلي. الذي لم يرض الشعب التونسي واعتبره مخادعة تقوم بها فرنسا من أجل احتواء الوضع، كون الثورة في المغرب الأقصى والثورة الجزائرية شكلتا ضغطا على المستعمر، وخاصة بعد مبادرة جيش جبهة التحرير الوطني في الهجوم الذي عرف بهجومات الشمال القسنطيني، أو أحداث 20 أوت 1956م، والتي عبرت بحق عن تضامنها مع المغرب الأقصى مما أجبر فرنسا على منح المغرب الأقصى استقلال تاما.

هذا الضغط شجع بورقيبة إلى أن يتنقل إلى باريس ويطالب بالاستقلال التام ويحصل عليه. طبعا هذه إشارة إلى وجود ترابط في بداية الثورة التحريرية مع تونس والمغرب الأقصى وسوف نرى كيف كان للثورة الجزائرية الدور الحاسم في استقلال كل من تونس والمغرب وفزان ليبيا من الإستدمار الفرنسي. إن الوقوف عند سنة 1956م أمر ضروري حتى نعلم أن الانتخابات التي جاءت بالاشتراكي الذي كان أمينا عاما لحزبه وانتصر في هذه الانتخابات لم يأتي ليحل القضية الجزائرية من جذورها بل أراد تعميق ألامها، والدليل على ذلك هو تصريح التنصيب الذي ألقاه أمام الجمعية الوطنية وتحدث فيه عن الجزائر، لم ينطق بكلمة ((المفاوضات))، في حين أن المؤكد البديهي هو أنه لا يمكن لأي حل حقيقي أن يتم في الجزائر إلا إذا كان وليد مفاوضات حرة مع قادة الحركة الوطنية الجزائرية، أي مع ممثلي المقاومة الجزائرية[2].

إن الفشل الذريع الذي منيت به في معالجتها للقضية الجزائرية فقد زار غي موللى الجزائر في 06فيفري 1956م من أجل الوقوف على المشاكل. وإذا كان تعيين الجنرال كاترو وزيرا مقيما في الجزائر قد أثار ردود فعل شديدة ليس فقط من جانب الحريصين على إبقاء النظام الحالي في الجزائر

[1]- حطمت الثورة الجزائرية سبع حكومات فرنسية متوالية وهي: حكومة ماندیس فرانس، قيموللى (الأولى)، وبورجيسمونوري، وإدغار فور، وفيليكسغايار، وقي موللى (الثانية)، وحكومة فيلملان. الجيش العدد248، سنة 1984، صَ13

[2]- شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص92

على ماهو عليه، بل وأيضا معارضة جاك شوفالي زعيم ما يسمى بالاستعمار الجديد، فإن تصريح رئيس الحكومة أمام المجلس الوطني لن يثير —وليس هناك شك في ذلك- عند المسلمين تلك الهزة النفسية المنتظرة والضرورية لإعادة الأمن والطمأنينة[1] فالغريب أن غي موللى قبل استقالة الجنرال كاترو قبل أن يلتحق بمصبه، وعين بدلا منه الاشتراكي السفاح روبير لاكوست الذي جاء بطرافة (ربع ساعة الأخير) الذي زعم أن الوقت الذي بقي من عمر الثورة لتنتهي إلى الأبد.

غير أن هذا السفاح انتهى قبل ربع ساعته المزعوم وانتهى أمره تماما كما حدث لجاك سوستيل الذي أغرقته الثورة المجيدة وقد دوخت كل الجنرالات تباعا حتى أتت على الجمهورية الرابع بحكوماتها المتعاقبة. فقد امتد التعفن السياسي في فرنسا حتى وصل إلى الجيش العسكري نفسه. والذي تعرض إلى هزائم متكررة، مما جعله يفكر بأن التمرد ضد السلطة المدنية هو الحل الوحيد الذي يغطي على فشله، وأن السلطة ما إن تصبح في يد العسكر تمكنها من الانتصار على الثورة التحريرية. وهذا ما حدث بالفعل حيث تمرد ضباط وجنرالات الجيش الفرنسي يوم 13ماي 1958م[2] وجاؤوا بالجنرال ديغول إلى الحكم من قريته المعزولة بكولمبي لينقذ ما دعوه بالجزائر الفرنسية كما أنقذ فرنسا الحرة من الألمان.

لم يكن الجنرال ديغول أقل عنادا من سابقيه، وخاصة تجاه الجزائر، غير أنه يمتاز بنظرة بعيدة تخدم مصالح فرنسا في الداخل والخارج. فأكثر من التردد على الجزائر ليطلع بنفسه على الأمور عن كثب. وللمرة الخامسة بعد عودته للحكم، وفي 03 ديسمبر 1958م، قام ديغول بزيارة عمالات شمال إفريقيا حتى يتسنى له دراسة المشاكل في عين المكان وخاصة فيما يتعلق بالتنظيم السلطات المدنية والعسكرية، وكذا التطور الاقتصادي. زار كذلك إمدادات أنابيب البترول بحاسي مسعود، والغاز بحاسي الرمل بتقرت.

[1]-المرجع نفسه، ص97

[2]-سنضع جدولا خاصا بمعظم الأحداث التي وقت في الجزائر من اندلا ع الثورة إلا غاية وقف إطلاق النار

وقبل أن يغادر الجزائر صرح ديغول قائلا: مشكلتنا أولا وقبل كل شيء إنسانية، فلابد لكل رجل وكل امرأة الحرية والسعادة والكرامة، والذي يجب أن يحدث ولابد أن يتحسن من جهة الشخصية الحية للجزائر، ون جهة أخرى طبية الأشياء التي تربط الجزائر بفرنسا وفي هذه الحالة فقط يكمن الحل السياسي. وسفر ديغول تعزوز بإعلانات تنصيب مهمة. منها تنصيب الجنرال سلان(Salan) مفتشا عاما للدفاع. وفي المهام المدنية عين بوول ديلوفريي (Paul Delouvrier)، وفي المهام العسكرية عين أيضا الجنرال شال (Challe)، وأخذ الجنرال ألارد (Allard) قيادة القوات البرية، وعوض أندري جاكومي (André Jacomet) م. باري (M. Baret) في منصب أمين عام للجنة (Secrétaire général de la délégation)[1].

3- ثورة الجزائر وتصفية مشكل مستعمرات إفريقيا:

وجه ديغول مشكلة لمستعمرات الإفريقية وفق معادلة الثورة التحريرية وهي التي كانت السبب في انتعاش المستعمرات الإفريقية في الوقوف ضد المستعمر من جهة، ومن جهة أخرى في ثورة الفاتح من نوفمبر كانت الضغط والسبب الوجيه لكي تمنح المستعمرات الإفريقية استقلالها لتتحدى الثورة أو بالأحرى لتتفرغ لها.

وكانت البدية مع (دلا) التي أعلنها الشعب الغيني عام 1958م بداية لمسيرة شعوب القارة السمراء نحو التحرر وتحقيق الاستقلال الوطني. وأرغم ديغول تحت ضغط وقائع ثورة التحرير[2] أن يعترف باستقلال غينيا وانفصالها عن فرنسا، في مقابل أن يشدد عليها بقطع المساعدات الاقتصادية عنها بشكل كامل ليجعلها تتراجع عن مطالباتها لأن الإمدادات كانت في الأصل من فرنسا لتحقق التبعية الكاملة لها من طرف مستعمراتها ولاسيما بإفريقيا.

---

[1] - DévernoisGuy.le voyage du général de gaul. Revue de défense national. 1، place joffre paris vii. Nouvelle série- 15² année 1959.p882

[2] - لم تنجح مناورات وخدع ديغول سواء بسلم الشجعان أو عملية التربيع (كادرياج)، للقضاء على الثورة التحريرية.خضير ادريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962،ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر،2005، ص ص،277-278

وبالرغم من هذه المناورات الديغولية إلا أن الشعب الغيني صمد، وشد ساعده في مواصلة الكفاح للنهوض بالدولة وخاصة في الناحية الاقتصادية. وهذا أول الغيث من غيث تورثنا المجيدة على إفريقيا بعد 21 سنة من استعمار غينيا. ومن بين مناوراته قام ديغول بإقحام البلدان الإفريقية فيما سماه بـ(الاتحاد الإفريقي)[1]، وتم إحصاء عام للسكان مع الاتحاد الإفريقيالذي بلغ مجموعه مع فرنسا سنة 1958م حوالي 81763000ن بعد تحديد الاتحاد. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على قوة الثورة من جهة وتشبث الاستعمار الفرنسي بالجزائر مقابل خسارة كل المستعمرات .

كي يتمكن من السيطرة عليها ولا تنفلت منه بعض الدول فتتابع، من جهة ويتمكن من تركيز قواته بمحاربة جيش التحرير الوطني والقضاء على الثورة. وهذا التصرف جعل معظم المستعمرات تطالب باستقلالها من فرنسا، حيث عم الغضب معظم بلدان إفريقيا الغربية والوسطى. ولم يحدث في التاريخ أن مستعمرا سلم بالجملة في منح الاستقلال لمستعمراته مثل ما فعلت فرنسا، حيث أمضى رئيس وزرائها ميشيل دوبري في يوم واحدعام 1960م على استقلال اثني عشر بلدا في غرب إفريقيا ووسطها، وذلك بعد الاعتراف باستقلال موريتانيا الإسلامية في نفس السنة وهذه الدول هي:(مالي، السنغال، فولتا العليا، ساحل العاج، الداهومي، إفريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، الغابون، الكونغو برازافيل، الكاميرون.).

نعلم أن فرنسا اعترفت باستقلال هذه الدول تحت ضغط الثورة التحريرية وليس كرما وسخاءً منها، وليس إلا لتفرغها التام لثورة الجزائر. لكن الغباء الذي كان مسيطرا على حكام الاستعمار الفرنسي، جعلها تخسر مستعمراتها من جهة، وتخسر بعد حين أمام الثورة الجزائرية، والخصوصية الجزائرية[2] التي لم تعيها فرنسا، حول ما مر بها من استعمارات والتي كان الشعب الجزائري مقاوما لها طيلة تاريخه العريق، وكان هو المنتصر في أخر المطاف.

---

[1]- Revue de la défense nationale. Op.cit. p375

[2]- Gallisot René. Maghreb Algérie Classes et Nations. Arcantère Edition.paris.Tome2. 1987. P89

4- صدى الثورة الجزائرية وأثرها في التحولات في البلدان العربية:

قبل الحديث عن دور الثورة التحريرية في تحرير دول المغرب العربي لابد من التعريج على التحولات التي أحدثتها الثورة التحريرية على الساحة العربية. أن الثورة التحريرية الجزائرية، وذلك من خلال طرحها لأسلوب جديد أصيل نابع من داخل مجتمعها، والأول من نوعه في التاريخ العربي المعاصر، مقابل تلك الأساليب النمطية التقليدية المتمثلة في حرب التحرير الشعبية كطريقة للحصول على الحرية[1]. لقد أيقظت الثورة التحريرية البلدان العربية من غفلتها والتي ظلت تخيم عليها منذ اتفاقية 1916م، تحت طائلة المتاهات والخداعات الاستعمارية، والجدل النظري العقيم. فالثورة التحريرية عمدت إلى طريقة المباشرة إلى الأهداف المنشودة، ومن ذلك بدأ المجتمع العربي يتخلص ولأول مرة من ذلك الجدل النظري الذي ظل يجره إلى متاهات ليس لها علاقة بالواقع.[2]

لقد طرحت الثورة التحريرية الجزائرية نظرة جديدة ومتكاملة الأوجه للواقع العربي، بحث أثبتت للعرب أن النضال المباشر هو السبيل الوحيد لاستقلال الشعوب وتقرير مصيرها بنفسها، ونزع الخلافات بين ساستها ومثقفيها، حول إشراك الجماهير وإسهاماتها في تقرير مصيرها. ومن هنا اعتبرت الثورة الجزائرية ملهمة للجماهير على استعادة ثقتها بنفسها وفي استطاعتها على مواجهة المستعمر بلا خوف من أجل التنعم بالحرية والكرامة الإنسانية.

5- دور الثورة الجزائرية في استقلال دول المغرب العربي:

موضوع هذه المذكرة هو دور الثورة التحريرية في استقلال بلدان المغرب العربي. ولا يمكن أن نتحدث عن ذلك دون نبسط في تاريخ الثورة منذ اندلاعها وما حققته من مكاسب لها ولغيرها من البلدان المستضعفة والمستعمرة. لا يمكن ان نتناول مثل هذه الموضوع دون التطرق إلى الثورة التحريرية على سبيل التعريف بمختلف محطاتها، ثم التعريج على دورها في القارة الإفريقية وكذا لا ننسى الانتماء

[1]- خير مثال على ذلك كل الثورات في القرن التاسع عشر سواء في المشرق الإسلامي أو المغرب الإسلامي والتي انتهت بالفشل.

[2]-البخاري حمانة، الأبعاد العربية للثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد83، نوفمبر1984، ص102

الحضاري للمشرق العربي، لنبين إسهامها في إيقاظ الهمم وبعث روح النضال في الدول الإفريقية المستعمرة وكذا الدول العربية المستغلة.

لقد كانت ردود الفعل على ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م متباينة وغير متسقة بين معارض ومؤيد لها ومحايد[1]وكانت ردود الصحافة الفرنسية عبر جريدة (الفيغارو) : (لتسقط الأقنعة)، من يقود هذه المؤامرة؟ من يقود هذه الحركة المدبرة؟[2]، من له مصلحة في إثارة الفوضى في تونس في المغرب والأن في الجزائر...؟ فليست بدون شك الدول العربية والمنفيين خلف ضفاف النيلن وحدهم الذين يوجهون ضدنا سياسة الشر. ففرنسا لا تقاوم دائما ضد الاشباح يجب أن تسقط الأقنعة في يوم ما. وكتبن لوموند: (الضغط الواضح): على اي حال يظهر أننا أمام منظمة أجنبية، مشكلة من الوطنيين والأهالي. غنها تجند وتكون وتدرب في الجزائر مجموعات الاقتحام. فهواة هذا العمل التخريبي يجب أن يقاوموا. ونشطاهم يجب أن تلاحق وتحاسب...).أما صحيفة لورو: ((لصالح الشيوعية))[3] : إننا نجد أنفسنا في كل إفريقيا بحضور منظمة واحدة صعدت لتحاول بالحديد والنار طرد الفرنسيين لصالح الأنظمة العربية الزائلة، من طرف الشيوعية، التي هي في أخر تحليلنا المستفيدة الحقيقية. في حين أن صحيفة إيكو-دالجي أو صدى الجزائر: ((ثقة في شبكة الأمن)): أمام الإثارة الدموية الموجهة دون شكلضرب الرأي العام العالمي بصفة عامة وسكان إقيلمنا المحافظ على هدوئه، وثقته في شبكة أمنه...)). فالمشكل يبدو واضحا وعلى الحكومة أن تبرهن على طاقتها لحله.

[1]-احتضنت جبهة التحرير الوطنيين المعتدلين الذين لم يشاركوا في الثورة ، لكن لم يعد في إمكانهم أن يبقوا بمعزل عنها، مثل فرحات عباس وجمعية العلماء وحتى بعض النواب، كنواب الواحد والستين.شريطعبدا لله، المرجع السابق، ص94

[2]-مجلة الجيش، المرجع السابق، ص17

[3]- بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة،2009م،ص494

أما صحيفة[1] لديباش كوتيديان: ((اضربوا على الراس))، أن لسان حال السيد (بورجو)، كتب يقول: يجب رؤية الشر إنه موجود، ويجب إدانة المشاغبين أينما وجدوا. إننا نعرفهم، ولا يكفي تقوية إجراءات الأمن فيجب أن نضرب هذه المجموعة من الفوضويين ونضربهم على الرأس[2] ،يجب قطع عنق هذه المنظمة)).

أما بالنسبة لصحيفة جورنال[3] دالجي: (صحيفة الجزائر): ((بعد الفلقة الغرهابيين) ... لابد من إجراءات عاجلة... فالجزائر قد هزت بالأمس والإرهاب قد بدا يظهر في الجزائر والهفوات قد تصبح من الآن فصاعد اخطاء[4].

وبالرغم من المواقف تطورت الثورة نحو الشمول لتعرف العالم من تكون؟

لقد كان لفرنسا والبلدان المغاربية الثلاثة ليبيا وتونس والمغرب، وحتى إفريقيا الفرنسية نظرة اعتبار وتقديرات للثورة التحريرية، وخداع فرنسا للدول التي تستعمرها ببعض التخفيف لم تجد نفعا، وفيما يخص الدول الشقيقة فبخصوص هذا الظرف الذي تمر به فرنسا في الجزائر جوهرة ممتلكاتها وعاصمتها الثانية أو ((لحمها ودمها وعقلها)) كما قال إدغار فور. لانتزاع أكثر ما تستطيع انتزاعه واسترجاعه منها. وعدم إضاعة هذه الفرصة إذا كانت نوايا الاحتلال الفرنسي الصريحة المعلن عنها والمستنتج(ترك الأمر على ما كان عليه في المنطقة كلها، مع تغييرات شكلية خفيفة في تونس والمغرب. فقد كان المشكل بالنسبة لفرنسا هو كيفية خداع المغاربة والتونسيين وتخديرهم من أجل إبعادهم عن الثورة وضمان عدم تضامنهم معها. والتفرغ للجزائر يستوجب هذا الإجراء ومن أجل

---

[1]- الصحيفة هو ما اعتدنا عليه. وأما الجريدة فهو استعمال حديث نسبيا، و أول من أطلق على الصحيفة كلمة جريدة: أحمد فارس الشدياق. بيد أن معاصره رشيد الدحداح أطلق على لفظة الجريدة صحيفة، وإلى جانب لفظتي الصحيفة والجريدة، نجد لفظة أخرى هي الوقائع، فقد أطلع محمد علي حاكم مصر على جريدته لفظة الوقائع المصرية. ونحن أثرنا لفظة الصحيفة لأن عربية وتعبر عن المعنى. العربي علي، الحاضرة المجلد الثاني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، شركة أوربيس للطباعة، جويلية،1995من ص136

[2]- عنوان المقال الوارد في الصحيفة.

[3]- جورنال :كانت تستعمل هذه الكلمة معربة قبل أن يطلق على كلمة جورنال يومية.

[4]-مجلة الجيش، المرجع السابق، ص18

ذلك عمدت إلى منح استقلال داخلي لتونس واستقلال متداخل أو مترابط بالنسبة للمغرب. وهو إجراءمؤقت حتى تحتفظ لنفسها بحق العودة وإعادة القطرين إلى سيطرتها من جديد لكن الأمر اختلف مع هذا الإجراء وهذا ما سنتحدث عنه.

6- دور الثورة الجزائرية في استقلال فزان بليبيا:

استطاعت الشقيقة ليبيا بإلحاحها على فرنسا من تعجيل إخراجها من فزان[1] مستغلة بذلك انشغال فرنسا بالثورة الجزائرية وتركيز كل جهودها للقضاء على الثورة هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة منها لكسب أصدقاء وعدم توسيع رقة الحرب وفتح عدة جبهات عليها. بهذا تمكنت ليبيا من استرداد فزان وبهذا تحقق الاستقلال كهدف بالنسبة لليبيا، وثانيا للجزائر التي استعملت المنفذ طريقا تدخل منه ما يمكنها أن تستعمله في استمرار الثورة. لأن فزان أصبحت منطقة تتنفس منها الجزائر، ومنها يتسرب السلاح والعتاد إلى الجنوب الجزائري وكذا الشرق والوسط.

لقد بدأت المفاوضات بين فرنسا وليبيا الشقيقة منذ نشأة المملكة الليبية 24ديسمبر 1951م[2] ، ومنذ هذا التاريخ وليبيا تطالب الاستعمار الفرنسي بالجلاء عن فزان. وفرنسا تماطل، لأن أهمية فزان في نظر فرنسا تتناسب مع أهميتها للجزائر عكسيا، ولم يعبر عنها الجنرال ديغول إلا جزئيا وبطريقة غير مباشرة. إذ كتب في مذكراته[3] عن الحرب العالمية الثانية يقول:((انه كان حريصا كل الحرص على الاستيلاء على فزان، وفرح فيما بعد كل الفرح بالسيطرة عليه، لأنه يضع بين أيدينا ضمانة ورهينة لتسوية مصير ليبيا فيما بعد.)) ، ونظرا لهذه الأهمية ظلت فرنسا تسوف وتؤجل وتخادع، وتطيل في عمر المفاوضات من يزيد عن ثلاثة وعشرة أشهر، وبالتحديد إلى غاية 10أوت 1955م وهو التاريخ الذي قبلت فيه فرنسا بالجلوس غلى الطاولة وتوقيع استقلال فزان بشكل تام.

[1]- كانت ليبيا تحت الاستعمار الإيطالي أما قسم منها هو فزان فقد كان تحت السيطرة الفرنسية.

[2]- Charles de Gaulle. Mémoires de Guerre. P250

[3]-

والأمر لا يخفى على كل باحث بان ثورة أو نوفمبر كانت السبب الرئيس في قبول فرنسا هذا التوقيع، ولولا الثورة الجزائرية لظلت فرنسا تخادع وتماطل وتستعمل كل الحيل لغبقاء فزان تحت سيطرتها. وأكبر دليل على ان فرنسا سلمت بتوقيع معاهدة استقلال فزان بسبب الثورة الجزائرية هي المماطلة التي كانت تنجح بها إن لم تكن هناك ضغوطات فعلية وواقعية ما تأخر موافقة البرلمان الفرنسي عل معاهدة استقلال فزان إلى غاية 22نوفمبر 1956م إلى دليلا واضحا على قوة وضغط الثورة التحريرية. وقد بينت الصحافة الفرنسية صدى هذه المعاهدة من خلال الخسائر التي نشرتها التقارير الرسمية مقابل الثورة الجزائرية والتكاليف غلى غاية 1960 منها:

في سنة 1955م: 5 ملايير فرنك فرنسي جديد

-في سنة1957م: 7.5 مليار فرنك فرنسي جديد

-في سنة 1958م: 8 مليار فرنك فرنسي جديد

-في سنة 1959م: 9.5 مليار فرنك فرنسي جديد

-في سنة 1960م: 10 ملايير فرنك فرنسي جديد

أي مجموعه((50مليارا)) من الفرنكات الجديدة أو 5000 مليار من الفرنكات القديمة، بالإضافة إلى خسائر مالية أخرى من العملات الصعبة تقدر بـ1500 مليون دولار أمريكي[1]فهذا دليل واضح على إسهام الثورة في تحرير فزان وضمتها ليبيا إلى باقي أراضيها.

7- الثورة التحريرية الجزائرية واستقلال تونس:

كانت وعود فرنسا بمنح الاستقلال للشقيقة تونس مجرد وعود كاذبة مخادعة وكانت تقتصر على الاستقلال الداخلي، غير أن تونس استغلت اندلا ع ثورة التحرير وضغطها المستمر بعد مرور عامين على فرنسا ولم تتمكن من ردعها. فقد تبين لتونس أن الفرصة قد سنحت لانتزاع الاستقلال هذا من جهة ومن جهة أخرى طي المراحل المعتمدة حسب مبدأ خذ وطالب والتعجيل بالاستقلال التام وهذا

[1]- مجلة الجيش، المرجع السابق، ص17

ما وقع بالفعل.و حتى نعطي الدليل على أن الثورة التحريرية كانت سببا مباشرا في استقلال تونس كما حدث مع فزان نبين ذلك من خلال هذه المعطيات:

1- إذا كان تصريح منديس فرانس أمام الباي في قصر القرطاج بمنح تونس استقلال داخليا بتاريخ 31 جويلية 1954م فغن المفاوضات لم تبدأ بصورة فعلية إلا في 4 سبتمبر، وبمعدل اجتماع واحد في الأسبوع، بعد أن بدأت في أول الأمر بتونس.

2- المماطلات والتسويفات و التأجيل المرة تلو الأخرى هي السمة الغالبة على هذه المفاوضات إحراقا للوقت ويطبعها التباطؤ تساوقا مع الاضطهاد والاعتقال والاضطهاد الذي كان يرافق هذه العملية، ولم يستثن منها الغارات الجوية بالإضافة حملات قمع من الشرطة والحصار على كافة الأصعدة.

3- لقد صرح رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس لرأي العام الفرنسي وللمستوطنين من خلال الصحافة أن الاستقلال الداخلي لتونس والمغرب سيكون مقيدا بضمانات أكيدة تخص((الاحتفاظ لفرنسا بجميع امتيازاتها واختصاصاتها في هذين البلدين[1])). وفي هذا ما فيه من تهديد صارخ بترك الأمور على ما كانت عليه، إلا بعض الشكليات، ومثال على ذلك الاحتفاظ بالشرطة، مما دفع بالحبيب بورقيبة أن يصرح قائلا: ((كيف تريدون مني أن أحفظ الأمن إذا ما احتفظتم أنتم لأنفسكم بالشرطة؟)).

4- إن هذه الظروف قد اضطرت اخواننا في تونس إلى عقد المجلس الوطني للحزب الحر الدستوري التونسي لاتخاذ خطة حازمة لمجابهة الموقف الجديد[2].

5- وقد استعمل لهجة حادة عبر عنها محمد المصمودي وزير الدولة والعضو المفاوض، إذ صرح في باريس بعد عودته من تونس إثر الاجتماع المذكور: ((إذا لم يسو الوضع فإني أخاف أن يبقى الفلاقة ((المجاهدون)) في الجبال وينضم إليهم غيرهم.)). وهذا تهديد واضح وقد أفادت تونس منه.

---

[1]- Le monde. 19 novembre 1954

[2]- يحي جلال، المغرب الكبير .....

6- أكد هذا التهديد مرة أخرى بورقيبة نفسه، إذ صرح لنيو يورك تايمز ما يلي: ((إذا تمادت فرنسا في تشددها في قضية الفلاقة، فإنها ستحول شمال إفريقيا كله إلى فيتنام جديد[1]))وذلك أن فرنسا كانت تشترط نزع السلاح من المجاهدين(الفلاقة)، قبل أن يشرع في الكلام عن (الاستقلال الداخلي)، أي أن تضع الحرب أوزارها، ثم سيكون ومتى سيكون بل هل سيكون فعلا؟ ولذا فقد كان من حق بل من واجب الإخوان التونسيين أن يكونوا حذرين محتاطين لسياسة المراحل. نعم ولكن مع الحذر والاحتياط وانتهاز الفرص وبكل سرعة وحزم[2]

7- كما كان هناك خلاف الوطنيين و التونسيين و المستعمرين الفرنسيين حول نهاية المطاف مما يدل على سوء نوايا الاستعمار فالتونسيون وان قنعوا في ذلك الوقت حسب التكتيك المعروف وسياسية المراحل المعلن عنها بالاستقلال الداخلي ، إلا أنهم كانوا يصرحون في الوقت نفسه بان الهدف علا الأمد المتوسط ، أو البعيد ، نسبيا ، هوا الاستقلال وان كان مع الترابط.

إننا لا نتصور الاستقلال فيما بعد إلا بالاشتراك (نوع من الترابط العضوي) مع فرنسا" حسبما صرح به الحبيب بورقيبة إذ ذاك. في حديث له مع صديقه جون روس. مدير جريدة فران تيرور[3]كما صرح للجريدة الأمريكية نيويورك تايمز:(إن الاستقلال التام هو الهدف التالي للاستقلال الداخلي الذي نتفاوض حاليا بشأنه).بينما المستعمرون الفرنسيون، على لسان مسؤوليتهم.كما رأيناه منذ حين من تصريح رئيس حكومتهم منديس فرانس وفي صحافتهم وتصريحات أحزاب لهم يقولون بصراحة: أن الأمر يقف عند بعض الشكليات وينبغي أن يبقى من اختصاصات السلطات الفرنسية فضلا عن الدفاع الوطني.

---

[1]- New york times. In le monde.19 novembre1954

[2]- نايت بلقاسم مولود قاسم، دور الفاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما بل وإفريقيا كلها حريتها، الملتقى الدولي الجزائري، (24-28 نوفمبر 1984)، الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص ص132-133

[3]- Fanc-Tireur. In le monde. 19novembre1954

ثم:((إن الاستقلال الداخلي ينبغي أن يكون هوا الهدف. لا مرحلة لهدف يوافقوا ((أي التونسيون))على نقطتين:

أ_نزع سلاح الفلاقة

ب_ و كون الاستقلال الداخلي هدفا لا مرحلة فبهذا فقط سيكون للمفاوضات الجارية معنى و إلا فلا وإذا كان التصريح المشترك التونسي الفرنسي بالنداء إلى الفلاقة لوضع السلاح والالتحاق بديارهم .كشرط للاستقلال الداخلي لم يوقع إلا في 23 نوفمبر 1954. بعد مماطلات. وتسويفات. تأجيلات .وترددات الفرنسيين. على أمل تحطيم أول نوفمبر ثم التنكر لتصريح منديس فرانس بمنح تونس استقلالها الداخلي. أو على الأقل التنكر لما يتضمنه من جوانب ايجابية لتونس. حسبما صرح به منديس فرانس نفسه. فإننا نجد انه حتى هذه الاتفاقيات على ما هي عليه من ضعف وأنها لا تستجيب للمطالب التونسية؛ لم تقبل بها فرنسا مع ذلك في النهاية إلا مضطرة تحت وطأة ثورة الجزائر المجيدة.

كما تؤكده جريدة لوموند التي كتبت تقول ((إن فرنسا لم تف بوعدها بالاستقلال الداخلي لتونس بعد وضع الفلاقة أسلحتهم إلا تحت ضغط الثوار في أوراس فواضح إذن انه بينما التونسيين كانوا يقولون بكل حذر واحتياط أن الاستقلال التام ليس هدفا إلا علا الأمد البعيد.)). نجد الفرنسيين يهددون ويتوعدون بأن ((الحل الوحيد هوا الاستقلال الداخلي الذي جاء في تصريح منديس فرانس يوم 31 جويلية. و انه هو الهدف النهائي وليس مرحلة للاستقلال التام)) ولا حتى على الأمد البعيد.ولا حتى لاشتراك مع فرنسا والارتباط العضوي بها وهذا كله كان قبيل وبعد اندلاع الثورة الجزائرية مباشرة. ولهذا أصبح الأخوة في تونس يغيرون لهجتهم بقوة مباشرة بعد انطلاق الكفاح التحريري في الجزائر. وخافت فرنسا أن تفقد الكل دفعة واحدة رضخت ووافقت على الاعتراف لتونس باستعادة استقلالها التام.

عن فرنسا تناست وهي تحت الضغط والظروف بطريقة مضللة التهديدات السابقة وبأنها لا تمنح تونس الاستقلال التام ولا حتى على الأمد البعيد، أو بالاشتراك والارتباط. كما تغاضت عن

الاحتفاظ بامتيازات السيادة في كل من تونس والمغرب. لقد استقلت تونس بدون خوض غمار المراحل وبسرعة لم يكن يتوقعها الأعداء قبل الأصدقاء وباتت عونا في مواصلة الثورة الجزائرية في كفاحها العادل ضد المستدمر الفرنسي. فاستقلال تونس كان بسبب ضغط الثور التحريرية وهناك الكثير من الأدلة التاريخية التي تثبت ذلك ومنها:

بقاء بورقيبة منفيا إلى غاية إمضاء اتفاقية الاستقلال الداخلي:

لقد صرح رئيس الحكومة منديس فرانس معلنا الاستقلال الداخلي لتونس في 11جويلية 1954م، في حين أن رئيس الحزب الدستوري المتفاوض الحبيب بورقيبة، لا يزال منفيا في الخارج لما يقرب من عام كامل واستغرب وزير الدولة محمد المصمودي وهو عضو مفاوض الحزب الدستوري هذا الأمر حيث صرح قائلا: من العجيب ألا يسمح لبورقيبة رئيس الحزب وكاتبه صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس ونحن نتفاوض في باريس عن الاستقلال الداخلي لتونس. وظل الأمر كذلك شهورا بعد نزع السلاح. ولم يسمح له بالعودة من منفاه إلا في 1 جوان 1955م، وذلك بيومين قبل إمضاء الاتفاقيات التونسية الفرنسية الخاصة (بمنح) تونس استقلالها الداخلي.

هذا الاستقلال المبتور الذي اشترط فيه نزع السلاح في حين أن فرنسا احتفظت بالامن الداخلي (الشرطة) والأمن الخارجي (الدفاع) والشؤون الخارجية على أساس الغبقاء على معاهدة باردو[1] التي فرضت فرنسا على أساسها الحماية على تونس سنة 1881م وأخضعتها إلى الاستعمار المقنن.

إذا حللنا مضمون الاستقلال الداخلي يكون الأمر على النحو التالي:

-حصول تونس على الاستقلال التام إذا نظرنا غليه من جهة تأثير الثورة الجزائرية ، وكل التصريحات موجودة بصحيفة لوموند بأعدادها من جانفي 1955م إلى غاية جويلة من نفس السنة والتي صرح فيها الجنرال بوايي دي لا تور المقيم العام الفرنسي في تونس: ((أن فرنسا ستبقى في تونس حتى لو رفضت عروضها السخية).

[1]- عبد الجليل اتميمي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881/1913م، دار الكتب الشرقية، 1973، ص63.

وفي 3 جوان 1955م وقعت الاتفاقيات التونسية الفرنسية، على أساس المذكور سابقا والذي يعني الاستقلال الداخلي مع الغبقاء على حماية باردو بما تضمنه صراحة من اختصاص فرنسا بالأمن الداخلي (الشرطة) والأمن الخارجي (الدفاع) بالإضافة غلى التمثيل الخارجي ونقصد بذلك الدبلوماسية. يصرح الطاهر بن عمار الوزير الأول التونسي، ورئيس الوفد المفاوض : ((أن الحكومة التونسية تحت السلطة العليا والأبوية للباي. تنوي مراعاة دقيقة لروح ونص الاتفاقيات.). غير أنه بأقل من شهر صرح إدغار فور الرئيس الذي فاز بالانتخابات من الحزب الاشتراكي، عند مناقشة تلك الاتفاقيات قال: ((أنه ينبغي اعتبار ما تحتفظ به فرنسا أكثر مما تخسره، وبنفس الدرجة ما تحصل عليه تونس.)). وبعد مصادقة البرلمان الأوربي على الاتفاقيات أضاف وجها خطابه له في اليوم الموالي قائلا: ((إن الاتفاقيات التي تطلب الحكومة منكم السماح لها بالمصادقة عليها لا يمكن أن تسمح أبدا بأي مساس بالوجود الفرنسي في تونس. الذي لن يلحقه أي مساس)).

وهذه الاتفاقيات الست عبرة بقوة عن الإرادة الفرنسية في اعترافها بالاختصاصات الثلاثة المذكورة أنفا وهي الأمن الوطني والدفاع والدبلوماسية. وهذه الاتفاقيات ما لبث يجف الحبر الذي كتبت به حتى بدأت الحكومة التونسية بتجاوز ما جاء في الاتفاقية والحصول على الاستقلال التام والذي يمثله امتلاكها للأمن الداخلي والدفاع الخارجي وكذا الدبلوماسية تساوقا مع تطور الأحداث في المنطقة ككل ومطالبة ليبيا بجلاء فرنسا عن فزان وكذا مطالبة المغرب بنفس الشيء التي أرادت بدأ المفاوضات بتجاوز اتفاقية إيكسورامبويي وغير ذلك.

لقد عبر المندوب السامي روجي سيدو بكل انزعاج من مطالبة تونس بمراجعة اتفاقيات مبرمة بعد مضي ثلاثة أشره على توقيعها حيث قال((لا توجد في العالم حكومة تطالب بعد عشرة أشهر من مفاوضات حرة دائبة تمخضت عن اتفاقيات، بمراجعتها بعد ثلاثة أشهر من إمضائها[1] ويضيف وزير الخارجية الفرنسي متضامنا مع مندوبهم السامي قائلا((ليس لدي ما أضيفه، حيث أن العقل نفسه تكلم على لسان روجي سيدو)).

[1]- Le monde 10 décembre 1955

لم يضيع بورقيبة الوقت وانتظار المراحل فسافر إلى باريس وطالب الاستقلال التام لتونس، وفي 7فبريير 1956 نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالا بحروف كتبت بالبند العريضعلى واجهة الصفحة الأولى بعنوان: ((سيكون لتونس قريبا جيش ودبلوماسية)) وجاء في الافتتاحية: لقد تركت الاتفاقيات الفرنسية التونسية معاهدة باردو على حالها، بدون اي تعديل. غلا أنه إذا كانت المادة الثانية من هذه المعاهدة ذكرت ((سلطة عسكرية تونسية)) فإن المادة السادسة منها تستبعد صراحة تمثيل دبلوماسي.

ومع كل هذه الاتفاقيات فقد كانت بضعة أشهر كافية لتجاوز ما جاء في الاتفاقيات وحتى معاهدة باردو. في 8فبراير 1956م وبعد المحادثات التي تمت بين الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي غي مولي رئيس الحكومة الفرنسية وبينو، ومنديس فرانس، وألان سفاري، وآخرين أصدرت كتابة الدولة الفرنسية للشؤون التونسية والمغربية بلاغا جاء فيه: ((ولقد عبر أيضا بورقيبة عن الأمل في أن تعدل بعض النصوص بالاتفاقيات لتسمح لتونس بأن تمارس باتفاق تام مع فرنسا مسؤولياتها في مجالي الدبلوماسية والدفاع)). وهكذا فإن تونس بهذه التدابير، وطبقا لتصريح غي مولي يوم أن تولى الحكومة سيكون لها استقلال في إطار التداخل المنظم عن الطواعية)). أو(بالاستقلال المتداخل مع فرنسا والمنظم عن طواعية).

(Dans le cadre de l’interdépendance librement organisée)

وفي 24فبراير 1956م نشر مقال على صدر الصفحة الأولى من صحيفة لوموند الفرنسي عنوانا بارزا : (du constantinois à la frontière : les rebelles algériens redoublement d’agressivité)

وترجمتها: ((المتمردون الجزائريون يضاعفون الهجوم على امتداد القطر الجزائري من الشرق القسنطيني حتى الحدود المغربية)). و في اليوم الموالي أي 25 فبراير وفي نفس الجريدة وعلى نفس الصفحة جاء العنوان التالي: (de sérieuses divergences subsistes entre les positions françaises et maeocaines)

وترجمتها: (لا تزال هناك اختلافات جدية بين المواقف الفرنسية والمغربية[1])، وجاء في نفس العدد ((اختلافات كبيرة في وجهات النظر الفرنسية والتونسية)، حيث لخصت الصحيفة هذه الاختلافات في كون الوفد التونسي على لسان محمد المصمودي يلح على ضرورة الاعتراف لتونس بحقها في تسيير دبلوماسيتها. مما يعني ربط علاقات مع باقي دول العالم. كذا دفاعها الوطني وفي ضمان أمنها الداخلي والمقصود به هو الشرطة وكذلك تسيير اقتصادها و صك العملة الخاصة بها، وما يرمز غلى السيادة الفعلية. في حين أن فرنسا ظلت تصر على أن هذا كله يبقى من اختصاصها وأن الاستقلال الداخلي هدف وليس مرحلة وعلى التونسيين الوقوف عنده.و ليس مرحلة تصل إلى الاستقلال التام.

يبقى الأهم في هذا هو ما يحكم في كل من مسألتي المغرب وتونس وما يربط بينها من ويمثل سر النظرة الفرنسية ليهما وكيف دفعها ذلك إلى معالجة مسألتيهما، هذا ما ورد في صدر الصفحة الأول من جريدة لوموند لنفسالعدد[2] وهو : ((الوضع العسكري في الجزائر يقلق الحكومة))((la situation militaire en Algérie préoccupe le gouvernement)

وكان هذا كله في أسبوع واحد قبل الاعتراف للمغرب بحقه في استعادة استقلاله. وفي أقل من شهر قبل ذلك بالاعتراف بتونس باستقلالها عن فرنسا. وقبل التراجع الفرنسي بالنسبة للبلدين. ثم تسليمها مجبرة تحت وطأة الثورة التحريرية الجزائرية، وتسارع الأحداث وتطورها وازدياد العمليات والعنف من قبل الثوار الجزائريين من الحدود التونسية إلا المغربية.

وتبعا للأحداث في الجزائر كانت سياسة فرنسا تجاه كل من تونس والمغرب بسياسة متأرجحة بين الوعد والتهديد. ففي حالة اشتداد الامر في الجزائر تتظار فرنسا بالليبرالية مع تونس والمغرب، وعند اول بارقة امل يتنكرون لوعودهم وهذا المد والجزر هو بسبب قوة الثورة التحريرية وأنها في اخر الأمر جعلت فرنسا مرغمة ان تمنح تونس الاستقلال وكذلك المغرب. والأدلة على تلاعب فرنسا بالوعود تجاه تونس والمغرب حسب ما تمليه عليها الظروف في الجزائر ومنها ما جاء على لسان غي

[1]- le monde op.cit.1956

[2]- le monde 25 février 1956

مولي: حيث قال((إن التفاقيات بين تونس وفرنسا لا تتعارض أبدا وحصول تونس على الاستقلال في غطار تداخل منظم (او استقلال متداخل) ((l'indépendance dns une interdépendance organisée).

وهذه المرة بدون كلمة (librement)، وكانت هذه العبارة تتردد دوما في سياق الحديث عن كل من تونس والمغرب، بصيغ تختلف قليلا من حيث الشكل، لكن الدلالة والمعنى واحد.((l'indépendance dans l'interdépendance organisée، consentie، négociée)

وهذه العبارات لا أحد يعلم ما تعنيه إلا فرنسا وحدها غير أن هناك مفهوم واحد وهو التضليل السياسي، حتى إذا ما تمكنت من القضاء على الثورة الجزائرية مكنتها تلك العبارة من التنكر لوعودها، وما كانت تقوم به من مماطلة وتأجيل غلا حسب الظروف في الجزائر. لذلك تعتبر ثورة الأول من نوفمبر السبب الرئيس في استقلال تونس والمغرب وفزان ومعظم دول غرب ووسط غفريقيا.

نلاحظ ان فرنسا بتلاعباتها الظاهرة التي تحاول بها تخدير الشعب التونسي وتراقب الأوضاع في الجزائر. وبعد أن وافقت على الاعتراف لتونس بالاستقلال ولم يبق غلا يوما واحدا للإمضاء أرادت أن تتراجع عن الاعتراف. لقدتم الاتفاق فعلا بين بين باهي الأدهم ومحمد المصمودي من جهة وكريستيان بينو وألان سفاري من جهة أخرى قبل الإمضاء بيوم واحد. وها هو غي مولي رئيس الحكومة الفرنسية يتراجع ويتلاعب بالألفاظ ويقول: ((إننا لم نقصد أبدا أن نذهب بعيدا إلى هذا الحد)). فبينما كان التونسيون يقولون أن الذي تم الاتفاق عليه هو : ((مسؤولية تونس في مجال الأمن. الدفاع، الدبلوماسية أي الشؤون الخارجية)). نجد غي مولي يصر على ان المتفق عليه فعلا وتقبله فرنسا هو فقط حق تونس في ممارسة هذه المسؤولية)).

((المسؤولية)) أم فقط ((حق ممارسة)) هذه المسؤولية هذا هو التلاعب بالألفاظ والتضليل السياسي. وتقدم جريدة لوموند شرحا للمسألة بالرجوع إلى المسئولين. الفرق بين التعبير بأن((الثاني يتضمن في نظر القانون الدولي أن هذه المسؤولية مشتركة أي ترك الأمور على ما كانت عليها منذ الحماية. وإلى أخر لحظة وفرنسا تعبث بالألفاظ وأن تقر معاهدة الحماية وتحتفظ لنفسها بذلك الحق. وان تبقى تونس تحت الحماية الفرنسية. وقامت فرنسا فعلا بوقف اختتام المفاوضات بيوم واحد قبل

الإمضاء وذلك يوم 19مارس. غير أن صمود التونسيون من جهة وخوف فرنسا من عودة المجاهدين التونسيين إلى الجبال وتعاونهم مع المجاهدين الجزائريين من جهة أخرى. مضاف غلى كل هذا الضغط الدبلوماسي الكبير من قبل جبهة التحرير الوطني عبر مندوبيها في كل أنحاء العالم.

فقد كان الضغط الدبلوماسي والعسكري كفيلان بوضع فرنسا أما مخرج واحد لا ثاني لهما وهو منح تونس الاستقلال التام وذلك في 20مارس 1956م. هذا الاعتراف كان ضد طبيعة المستعمر الفرنسي والذي لم يستسيغ هذا الأمر حيث لم ترض بعد أراد الرئيس التونسي بورقيبة البدء بتعيين بعض السفراء التونسيين في الخارج، وقبول اعتماد بعض السفراء الأجانب في تونس بدعوى أن الاستقلال مشروط بـ((التداخل المنظم عن طواعية)). وطالما لم ينظم هذا التداخل فليس لتونس أن تبدأ في ممارسة استقلالها في هذا المجال. فضلا عن غيره كالعسكري والاقتصادي.

سافر الرئيس بورقيبة غلة باريس في 11ماي 1956م ورد بغضب على مزاعم الفرنسيين وقال: ((بعد ثلاث وخمسين يوما بالتمام والكمال من التوقيع على الاعتراف لتونس باستقلالها والذي تم يوم 20مارس 1956م . وفي 12ماي 1956م صرح بمايلي: ((إني لم آت غلى باريس للتفاوض في شأن الاستقلال)) وقد كان تصريحا حازما قويا وفي محله. لأن الفرنسيين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بدعوى أنه استقبل قناصل أجانب في تونس. مع الاتفاقيات الممضاة يوم 20مارس1956م. كما ذكر كذلك بنفسه: ((تنص على استقلال تونس بما فيه مجالا للدبلوماسية والدفاع.

وما هو هذا الاستقلال إذا لم يحق لي أن استقبل ممثلين أجانب وحتى بحضور المقيم العام الفرنسي. وهاهو النص الكامل لدلالته ومغزاه:

((لقد نص بروتوكول20 مارس (اتفاقيات الاستقلال) صراحة بأنه من مشمولات الاعتراف لتونس باستقلالها ممارسة مسؤولياتها في مجالي الدفاع والدبلوماسية. ولو لم يجر هذا بصريح العبارة، وبأوضح صورة. لما وافقت على هذا النص كما فعلت.

((إن موقفنا كان دائما يفترض استقلال تونس كشرط لقيام تعاون فرنسي تونسي- والكل يعلم أن ليس هناك أحد أكثر تعلقا مني بهذا التعاون- فيجب أن تكون تونس مستقلة ويجب أن نحس إحساسا واضحا بأننا مستقلون. ويجب أن يبرهن على استقلالنا هذا في جميع المجالات. وان يمارس فعلا. ولأن تكون تونس مستقلة ينبغي أن يكون في استطاعتها استقبال السفراء من الخارج وإرسال سفراء إلى الخارج. وإذا لم يكن هذا فما معنى الاعتراف باستقلال تونس من بلدان كثيرة.

لقد عيب علي أنني استقبلت القناصل وقدمتهم إلى الباي. إن هذا من مشمولات الاستقلال. ثم إني لم استبعد المندوب السامي الفرنسي، حيث أنه متفق معي على ذلك في الواقع. ولهذا فإني لم آت إلى باريس للتفاوض. فليكن هذا واضحا. فليس – ولم يعد- لدي أي داع للمجيء إلى باريس للتفاوض لا على الاستقلال ولا على أي شيء من مشمولاته[1] ولا على أن أتفاوض على الاستقلال المتداخل أو التداخل للوصول إلى الاستقلال او ليسمح لي بممارسة اختصاصاته. فأما نحن مستقلون أو غير مستقلين. وذلك أن الاستقلال الذي لا يمكن ا، تمارس اختصاصاته إلا بشروط ليس إلا خضوعا مقننا.

يجب الاقتناع في فرنسا بأن استقلال تونس ليس هبة ولا منحة ولا تنازلا يتطلب مقابلا أو ضمانات. بل هو حق طبيعي لا يفقده صاحبه أبدا. حرمنا منه مدة بالقوة وأرجعه لنا بروتوكول 20مارس 1956م. ومما يؤكد النوايا الاستعمارية السيئة بخصوص تأرجح وإضمار الغدر بتونس والمغرب بعد التخلص من مشكل الجزائر عند الاستطاعة. وعدم الاعتراف للمغرب وتونس بالاستقلال إلا تحت ضغط الثورة الجزائرية وذلك يتضاعف عدد المتمردين الجزائريين وعدوانيتهم من حدود تونس إلى حدود المغرب. فما يؤكد ذلك بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا ونفسه ما سيكون مع المغرب. فهذا الجواب هو الذي برر به كاتب الدولة المكلف بالشؤون التونسية والمغربية آلانسافاري (Alain Savary) أمام منتقدي ساسة حكومته في البرلمان الفرنسي: ((لو كنا في ظروف طبيعية لاشترطنا تفصيل وبيان معالم هذا التداخل قبل الاعتراف لتونس والمغرب بالاستقلال، ولكننا في

[1]- نايت بلقاسم مولود بلقاسم، المرجع السابق، ص142

الظروف الحاضرة لو تشددنا لفقدنا كل شيء ولاستقل تونس والمغرب بدوننا أو ضدنا، ولهذا فالحكومة قد اختارت الاعتراف بالاستقلال لتونس والمغرب. بينما الطرفان التونسي والمغربي قبلا من جهتهما شفويا بالتداخل. بدون لبس ولا غموض.) . وهذا هو هدف التصريح الفرنسي المغربي في 2مارس 1956م، والبروتكول الفرنسي التونسي في 20 مارس 1956م. وأين كانت ستؤدي بنا أية سياسة اخرى غير هذه؟ كيف ستكون عواقب صراع شامل ولذا فسياستنا هذه هي الوحيدة الممكنة[1].)

8- دور الثورة الجزائرية في تحرير المغرب الأقصى:

لقد ارتبط استقلال تونس باستقلال المغرب بسبب الثورة الجزائرية والأمر بالنسبة للمغرب ينطبق تمام الانطباق على ما حدث مع تونس ونفس السياسة المتبعة تحت ضغط ثور التحرير الكبرى. لقد كان للمغرب حقان يطالب بهما وهما:

-رجوع الملك محمد الخامس من المنفى

-استرجاع المغرب استقلاله الذي صادره المحتل الفرنسي بمعاهدة الحماية سنة 1912م والتي يطلق عليها بمعاهدة فاس. وهي تشبه إلى حد بعيد معاهدة باردة والحماية على تونس 1881م. كيف جرت الأحداث بالمغرب وما هي التطورات الحاصلة وخاصة بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر الجزائرية. بكل وضوح فإن التطورات كانت نتاج الثورة الجزائرية وهو الجنب الايجابي والمهم مثلما حدث مع ليبيا واستقلالها بفزان وكذا الحال مع تونس ولو أن الأمر في المغرب مقدم باعتبار تاريخ الاستقلال لكن الأحداث مرتبطة بعضها ببعض وحتى مع المستعمرات الإفريقية الأخرى فالأثر بالغ وواضح لثورة الجزائر على مجريات الأحداث، ولا نستثني الكفاح المسلح في بعضها. والمطالبة الملحة الضاغطة من ناحية أخرى.

[1]- le monde 3-4 juin1956

فلولا ضغط الثورة التحريرية بالنسبة للجزائر خصوصا والبلدان الشقيقة المستعمرة من طرف فرنسا. والحقيقة التاريخية تفرض القول بأنه لولا الثورة الجزائرية ما تحررت الأراضي المغاربية (الفزان- وتونس- والمغرب – والإفريقية المحتلة عموما هذا في شق. وفي شق ثاني لولا السند الذي وجدناه بتحرر الأراضي المغاربية لما تحررت الجزائر أيضا. على الأقل في الآجال التي تم فيها التحرر بالنسبة لكل الدول المستعمرة فرنسيا. إن ما حدث في تونس يشبه تماما ما حدث في المغرب عقب اندلاع ثورة التحرير، وهذا تعبر عنه ردود الفعل من ثورة الجزائر المباشرة وغير المباشرة.

9- أزمة محمد الخامس وفرنسا وتطور الأحداث:

شكل الرأي العام العالمي وإصرار الشعب المغربي من جهة وضغط الثورة الجزائرية من جهة أخرى في عودة الملك محمد الخامس بعد أن كان رجوعه مستبعد إلى حد ما. وبرجوعه تقررت أحداث كثيرة منها: أنه في 29جويلية 1955م صرح بيير جولي وزير الشؤون التونسية والمغربية في الحكومة الفرنسية بما يلي:

((لن يعود محمد بن يوسف (السلطان محمد الخامس) إلى العرش)). وفي 30 جويلية صرح كل من إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية وبيير جولي المذكور سابقا وكرر التصريح: ((أنه ليس من المتصور إعادة السلطان السابق (محمد الخامس) غلى العرش. وأن الحكومة الفرنسية ستحاول الاعتماد على سلطة السلطان الحالي (محمد بن عرفة)[1] ، وفي 22 أوت 1955م تم افتتاح المحادثات المغربية التونسية في أنكس ليبان، وفي 27أوت من نفس السنة اختتمت المحادثات والقرار بسحب ابن عرفة وبتكوين مجلس العرش وحكومة ممثلة للمغرب تتفاوض مع فرنسا. بينما في 30 سبتمبر يتم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

والوفد الفرنسي باسم تلك الجزئية التي لا تتجزأ من فرنسا ينسحب من هيئة الأمم المتحدة احتجاجا. وقد كانت ضربة قوية وصدمة للاستعمار الفرنسي زادت من تذبذبه بين الحرص على

[1]- le monde 29 juillet 1955

تونس والمغرب لضمان الحفاظ على الجزائر أي الاحتفاظ بالجناحين للاحتفاظ بالقلب. كما كان يقول دوبري ومحاولة التخفيف عليهما وإعداد استقلالهما للتفرغ إلى الجزائر، حتى مع فقدان جزئي لتونس والمغرب. وقد كان لتسجيل قضية الجزائر في هيئة الأمم ضغطا شديدا على السياسة الاستعمارية. فهذا الضغط الدبلوماسي زاد من طين بلة تلاحق الأحداث وتطورها في المنطقة تساوقا مع الجانب العسكري للضغط على الموقف الفرنسي.

في يوم 1 أكتوبر السلطان المفروض من قبل فرنسا محمد بن عرفة ينسحب إلى طنجة وفي 4 أكتوبر إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية يصرح أن إعادة محمد الخامس إلى العرش مستبعدة، وتبقى مستبعدة كل الاستبعاد. وفي 8أكتوبر صرح وزير الخارجية أنطوان بيناي في البرلمان الفرنسي بما يلي: ينبغي أن نعمل كل شيء لمنع عودة محمد الخامس غلى العرش و أن السياسة المتبعة الآن لتهدف غلى منع حدوث مثل هذا الاحتمال. وفي نفس اليوم صرح إدغار فور أمام البرلمان الفرنسي : ((أن جميع قرارات الحكومة الفرنسية تبين معارضتها لإعادة السلطان السابق (محمد الخامس) إلى العرش.

وقد أصر على استبعاد من جملة الحلول المقترحة حلان بكل عزم وحزم وهما: إبقاء الوضع على ما هو عليه والثاني إعادة السلطان السابق. مع الحرص عل تحسين وضعيته كما طلب منديس فرانس. وقد أكد إدغار فور بقراءة التعليقات المرسلة إلى المقيم العام الفرنسي في المغرب لإعلامه بأن((عودة السلطان السابق مستبعدة استبعادا مطلقا)).[1] وفي نفس الجلسة أضاف رئيس الحكومة بكل إصرار على إبقاء الأمور على ما هي علية وتأكيد استبعاد السلطان محمد بن يوسف الذي هو محمد الخامس. وهذا قد جرى باتفاق من خلال المحادثات الفرنسية المغربية في إيكس ليبان. والغريب في الأمر أن هذه القرارات كانت تتناسب تناسبا عكسيا مع إجراءات من أجل عودة محمد الخامس. وذلك طبعا بفعل ضغط الثورة الجزائرية بالإضافة غلى الأعمال المسلحة في كل من المغرب وتونس. ومع ضغوطات الرأي العام العالمي. وفي ضوء هذه الأحداث يتأكد ضغط التورة الجزائرية خاصة في

[1]- Le monde9-10 octobre 1955

خريف 1955م، إثر العمليات الجريئة المفزعة لفرنسا في سكيكدة في 20 اوت، تضامنا مع مثيلاتها في واد زموغيرها في المغرب.

وتحت هذه الضغوط قررت فرنسا إعادة محمد الخامس، وفي 18 أكتوبر يخول البرلمان الفرنسي إدغار فور الثقة في سياسته المغربية، و في 25 من نفس الشهر توعز فرنسا في مسرحية مفتعلة إلى الباشا الفلاوي العميل ليمثل دور المطالب بغعادة محمد الخامس بسرعة واستعجال إلى عرشه، في حين أن الباشا الفلاوي هو حاصر محمد الخامس بأمر من فرنسا وفرض امر نفيه إلى مدغشقر وفرض مكانه العميل الاخر محمد بنعرفة سلطانا على المغرب. وفي 30 اكتوبر أي باقل من أسبوع من ذلك نرى السلطان المزعوم محمد بن عرفة يتنازل عن العرش لصالح السلطان الشرعي محمد الخامس وقد كان تهيأ لذلك الإجراء الشكلي بانسحابه المدروس إلى طنجة.

في 31 أكتوبر وبيوم واحد بعد ذلك ينقل محمد الخامس من منفاه في مدغشقر إلى ضواحي باريس إيذانا بنهاية نفيه، وبدأ الإجراءات لعودته من منفاه. وفي 6 نوفمبر أي باقل من أسبوع تعترف باريس رسميا بمحمد الخامس سلطانا على المغرب وفي هذا تلاعبا صريحا وكان فرنسا تتعرف عليه لأول مرة مع انها هي من قامت بعزله ونفيه، ثم إعادته تحت ضغوط كثيرة. في 8 نوفمبر تستقدم فرنسا الباشا القلاويالخائن العميل وتوجه به بأوامر صارمة إلى سان جيرمان أون لاي في ضواحي باريس، حيث يقيم محمد الخامس قبل عودته إلى الرباط.

تستمر فرنسا في تضليلها وحفظ ماء وجهها بعد الضغط الذي فرضته ثورة التحرير، وحتى ترضي محمد الخامس فرضت على الباشا الفلاوي أن يركع ويسجد عند رجلي محمد الخامس ويقوم بلثم رجليه معبرا عن خنوع تام. ولكن بقراءة سياسية يظهر أن الذي ركع هو فرنسا بفعل الضغط الذي ذكرناه أنفا. في 16من نفس الشهر يعود محمد الخامس إلى عرشه بكل عزة وكرامة في حين أن المؤشرات السابقة كانت تشير عن عدم إمكانية عودته بل ومستحيلة أيضا. لقد شارك الجزائريون في الاحتفال بعودة محمد الخامس، ورفع العلم الجزائري في المظاهرات وانتزعه البوليس وعاد من جديد يرفرف بعد حرب ضروس.

10- استقلال المغرب دلالة على قوة الثورة الجزائرية:

إن ما حدث مع تونس وبنفس المراحل حدث مع المغرب الأقصى، بعد رجوع محمد الخامس إلى المغرب وتربعه على عرشه ، في هذه الاثناء تصلب الفرنسيون، وبعد ذلك وعود بنكونين (حكومة ممثلة للمغرب) تقود مفاوضات، لكن على أساس معاهدة فاس ((للحماية)) سنة 1912م القاضية باحتفاظ فرنسا بالدفاع والخارجية ولم تذكر في هذه الاتفاقيات إلا كلمة ((سيادة المغرب)). أما الاستقلال فلا وجود له في النص. وتنكر الوعود والمماطلاتن لكن يتم الرضوخ في اخر المطاف تحت الضغط الذيلا قيل عنه متمردي الجزائر وعدوانيتهم من حدود تونس إلى حدود المغرب.

في هذه المرحلة تم الاعتراف بالاستقلال المتداخل تم التنكر لهذا الاستقلال المتداخل ثم الرضوخ نهائيا تحت ضغط الأحداث واتساع دائرة حرب التحرير. ففي 22اوت 1955م بداية افتتاح المحادثات المغربية الفرنسية في إيكس ليبان وفي 27 من نفس الشهر اختتام المحادثات بقرار تكوين حكومة مغربية ممثلة للمغرب تتفاوض باسمه. في 1 اكتوبر تم الإمضاء على اتفاقيات وكان ذلك على أساس بقاء السريان لمعاهدة فاس. لقد بقيت فرنسا في مد وجزر في سياستها.

في 9 نوفمبر صرح علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال معارضا لهذه العلاقات الالدائمة القائمة على التداخل بين المغرب وفرنسا. وفي 30 نوفمبر كتبت صحيفة لوموند بعنوان بارز: سي علال الفاسي لا يفهم معنى كلمة التداخل. ناسبة إليه التصريح الآتي: ((إني لا أفهم دلالة التداخل ولهذا فإني لا أستطيع أن انقش فيه).إن الذي يريده المغرب هو الاستقلال التام وليس الاستقلال المتداخل، كما ظل عبد الكريم الخطابي طوال هذه المدة يندد بجميع تلك الاتفاقيات التي كانت تعقد بين البلدين الشقيقين. تونس والمغرب وفرنسا، وينادي بتوحيد الكفاح المسلح في البلدان الثلاثة الجزائر المغرب تونس. وذلك حتى الجلاء التام لفرنسا عن شمال إفريقيا.

في 2 مارس 1956م تعترف فرنسا للمغرب باستعادة استقلاله بكل مميزاته من أمن داخلي ودفاع وكذلك دبلوماسية. وبعد 18 يوما تعترف لتونس بنفس ما اعترفت به للمغرب. وهذا حتى تتفرغ في نهاية المطاف للثورة الجزائرية وهذا الاستقلال بالنسبة لكل من فزان والمغرب وتونس وموريتانيا كان بالأساس من فرط ضغط الثورة الجزائرية التي هي بدورها استفادة من استقلالهم في إعادتها على انتزاع استقلالها بقوة السلاح.

خاتمة

خاتمة:

لقد استفادت البلدان الثلاثة فزان والمغرب وتونس من ثورة الفاتح نوفمبر واستفادت ثورة الجزائر بدورها من استقلال هاته البلدان الشقيقة. فالفائدة للجميع. استقلت البلدان الثلاثة ووحدت الجزائر في كفاحها متنفسا فيها وسندا لديها. وكان الكل كالجسد الواحد اد اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحم. أو كما قال صلى الله عليه وسلم. واستعاد الجميع الكرامة والحرية.

بدون ذلك الترابط العضوي مع ما وراء البحر أو ذال التداخل مع ما وراء البحر أو الاستقلال المتداخل من الاستقلال وحده. اليس في الماضي درس للحاضر والمستقبل. فضلا عن جميع الاعتبارات العديدة الأخرى من حضارية وثقافية وروحية، وتاريخية وجغرافية سياسية، كنواة صلبة ووحدة صحيحة متكاملة. تكون جزءا كبيرا من كل جامع وشامل. ليس على مستوى المغرب والمشرق بل على المستوى الاسلامي باكثر من مليار ونصف المليار من المسلمين، ونحن في عصر التجمعات الكبرى.

في إفريقيا المستعمرة فرنسيا أو الممتلكات الفرنسية في إفريقيا كما كانوا يقولون. نجد ايضا أن كفاح الجزائر لم يكن غريبا عن التأثر في مصيرها والمساهمة في التعجيل حقا باستقلالها. ويكفي أن نورد نصين إثنين احدهما لإدغار فور في أخر سنة 1955م وهو رئيسا للحكومة الفرنسية حيث قال بعد اندلا ع الثورة: ((علينا أن نكسب التسابق مع الساعة (مع الزمن) وذلك أن مشاكل إفريقيا السوداء ستطرح وتفرض نفسها علينا تماما مثل شمال فريقيا. والنص الثاني للجنرال شارل ديغول وهو يشرح سياسته فيما بين 1958-1962م حيث قال: ((... وهكذا أخذت أراضي إفريقيا الفرنسية ومدغشقر طوال سنتي 1959-1960م تنتظم وتتكون دولا حسب طرق ديمقراطية.

و يكمل قائلا((ى وتحولت مستعمراتنا السابقة في القارة السوداء، وكذلك في الجزيرة الكبيرة على المحيط الهندي(مدغشقر) إلى جمهوريات بمساعدتنا. لأنني قدرت كم من ثورة قد تقوم في ممتلكاتنا السابقة إذا ما رفضنا لها ما هو عدل وإنصاف. من جهة ولا مفر منه. بل سيكون واقعا محتوما. منجهة أخرى. في تيار الحقائق النفسية والسياسية (الحرب المتواصلة في الجزائر). ثم يقول

الجنرال ديغول عن الجزائر في سياق الكلام عن (إطلاق سراح إفريقيا الفرنسية) . ((من جهة أخرى تحققت من أننا بمواصلة صراع خيالي إلى ما لانهاية نعرض روح جيشنا ذاته ومن خلاله وحدتنا الوطنية نفسها إلى الخطر.

فواضح أن دور الجزائر في المساهمة في التعجيل باسترجاع بلدان المغرب العربي الكبير و إفريقيا المسماة بالفرنسية، زيادة في تحرير الجزائر نفسها من الاستعمار الغاشم، حسب تصريحات العديد من المسؤولين الفرنسيين وخاصة منهم إدغار فور إذ ذاك و آلان سافاري كاتب الدولة للشؤون المغربية التونسية، والجنرال ديغول نفسه. هذه هي ردود فعل المسؤولين الفرنسيين التي تشكل دليلا واضحا على دور الثورة التحريرية في استقلال بلدان المغرب العربي وكذا الشعوب التي كانت مستعمرة من طرف فرنسا على وجه الخصوص. إن أبعاد ثورة نوفمبر وصلت الآفاق وأصبحت نموذجا للثورة في العالم من خلال إسهاماتها الإنسانية على وجه التحديد والإسلامية على وجه الخصوص.

ملاحق

الملحق رقم (01): أعضاء مجموعة 22.

1- بن عبد الملك رمضان: سقط شهيداً عام 1954.

2- زيغود يوسف: سقط شهيداً عام 1955.

3- باجي مختار: سقط شهيداً عام 1955.

4- ديدوش مراد: سقط شهيداً عام 1955، وكان عمره 28 عاماً فقط.

5- سويداني بوجمعة: استشهد عام 1956 في كمين فرنسي.

6- مصطفى بن بولعيد: اغتالته فرنسا بمذياع ملغم، عام 1956.

7- محمد العربي بن مهيدي: أعدمته فرنسا بعد تعذيبه عام 1957.

8- ملاح سليمان: استشهد عام 1957 بعدما قتله خائن بالرصاص.

9- بوعلي السعيد: سقط شهيداً عام 1959.

10- عبد الحفيظ بوصوف: توفي 1990 في باريس بعدما أسس جهاز مخابرات قوياً للثورة، وساهم في تجنيد فرنسيين وأجانب.

11- محمد بوضياف: اغتيل عام 1992 من قبل أحد حراسه في ظروف مازالت غامضة حتى اليوم.

12- رابح بيطاط: توفي عام 2000 بعد عمله الطويل في السياسة.

13- إلياس دريش: توفي عام 2001 بعد اعتزاله السياسة إثر الاستقلال.

14- حباشي عبد السلام: توفي عام 2008.

15- مرزوقي محمد: توفي بعد مرض عضال في عام 2008.

16- لخضر بن طوبال: توفي عام 2010 إثر صراع مع المرض.

17- بلحاج بوشعيب: توفي العام 2012 عن عمر 94 سنة.

18- بوعجاج الزوبير: توفي عام 2014 عن عمر 89.

19- مشاطي محمد: توفي عام 2014 عن عمر 93 سنة.

20- عمار بن عودة: توفي عام 2018 عن عمر 93 سنة.

21- عبد القادر لعمودي: توفي عام 2020 عن عمر 95 سنة.

22- عثمان بلوزداد: توفي عام 2022، ليطوي بوفاته آخر صفحة من صفحات نضال مجموعة 22 التاريخية.

الملحق رقم (02): بيان أول نوفمبر

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

«

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستقيدون حكمكم بأنفسكم، نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. نعلمكم أن حان الوقت من نشر هذا الاعلان الذي نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا الى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا الى الاستقلال الوطني في اطار شمال افريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نحيطكم بالاساس الذي يمكن أن توقفكم فيه الدعاية الاستعمارية ومملاؤها الاداريون وبعض صحة في السياسة الاجنبية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلتها الحقيقي النهائية، فاذا كان هدف أي حركة ثورية، في الواقع، هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوساطه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الاوساط الخارجية فان الانفراج الدولي المناسب للتسوية يعتبر الشكل القانوني الذي يجد سنده الأدنى بالاضافة الى وحدة مواقف الدول العربية والمسلمين.

إن كفاح المغرب وتونس لهما دلالتهما في هذا الصدد فهي تمثل بعض مراحل الكفاح التحريري في شمال افريقيا، وما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين الى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لم يبخل عليها أعظم التضحيق ابدا بين الاقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين نقاسي في مخيرة الركب فاننا نتعرض الى مصير من يحاول زعزعة الاحداث، وهكذا فان حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محاطة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والرتابة، وتجهيلها سياسيا عن عمد ومتعمدا من الرأي العام الضروري، فتحاورتها الاحداث الامر الذي جعل الاستعمار يطور فجأة ضدنا منذ أنه قد أحرز أشرس انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها صعبا جدا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي تجمعت حولها القلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة بان الوقت قد حان لاخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعها فيه صراع الاشخاص والتأثيرات الضارة الى المعركة الحقيقية الثورية، الى جانب اخواننا المغاربة والتونسيين وبهذا الصدد فاننا نوضح بأننا مستقلون عن الطوائف الذين يتنازعون الساحة، ان حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الضيقة والفلوكلة لقضية الاشخاص والشيعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

وتطرح إن هذه أسباب كافية لتحمل حركتنا التحديدية تطلق تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا متخلصين من جميع التأثيرات المحتملة، وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، ان تنضم الى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نزيد ونوضح هدفنا فاننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1. التعليم السياسي بإعادة تأهيل الوطنية في وجهها الحقيقي والعام، علاج جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2. جمع وتعليم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1. ربط القضية الجزائرية.

2. تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3. في اطار ميثاق الأمم المتحدة وكذا عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحررية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فاننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تتم مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي وسوح الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، ومهما تكن التأويلات الخاطئة والمغرضة التي يطلقها بعض الصحف الفرنسية وإدراكة الدم، فقد أعددنا الشاملات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناضلة، إذا كانت هذه الشاملات تحترمها النية الطيبة، وتعرف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، مخولة بذلك كل الآثار والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا وشعبا رغم الخارج واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المؤسسين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وايقاف كل مطاردة، عند اقرار التهدئة.

وفي المقابل: 1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والتحصل عليها برأيها، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب مجاورين للقوانين السارية الذين يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الأخيرتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها الاتفاد بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته بان جبهة التحرير الوطني هي جهتك، وانتصارها هو انتصارك.

نحن الغارمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك للتأييد إلينا، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.»

أول نوفمبر 1954

الجبهة الوطنية

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد، وزارة المجاهدين. خط: ع. غالي

الملحق رقم (03): محمد الخامس.

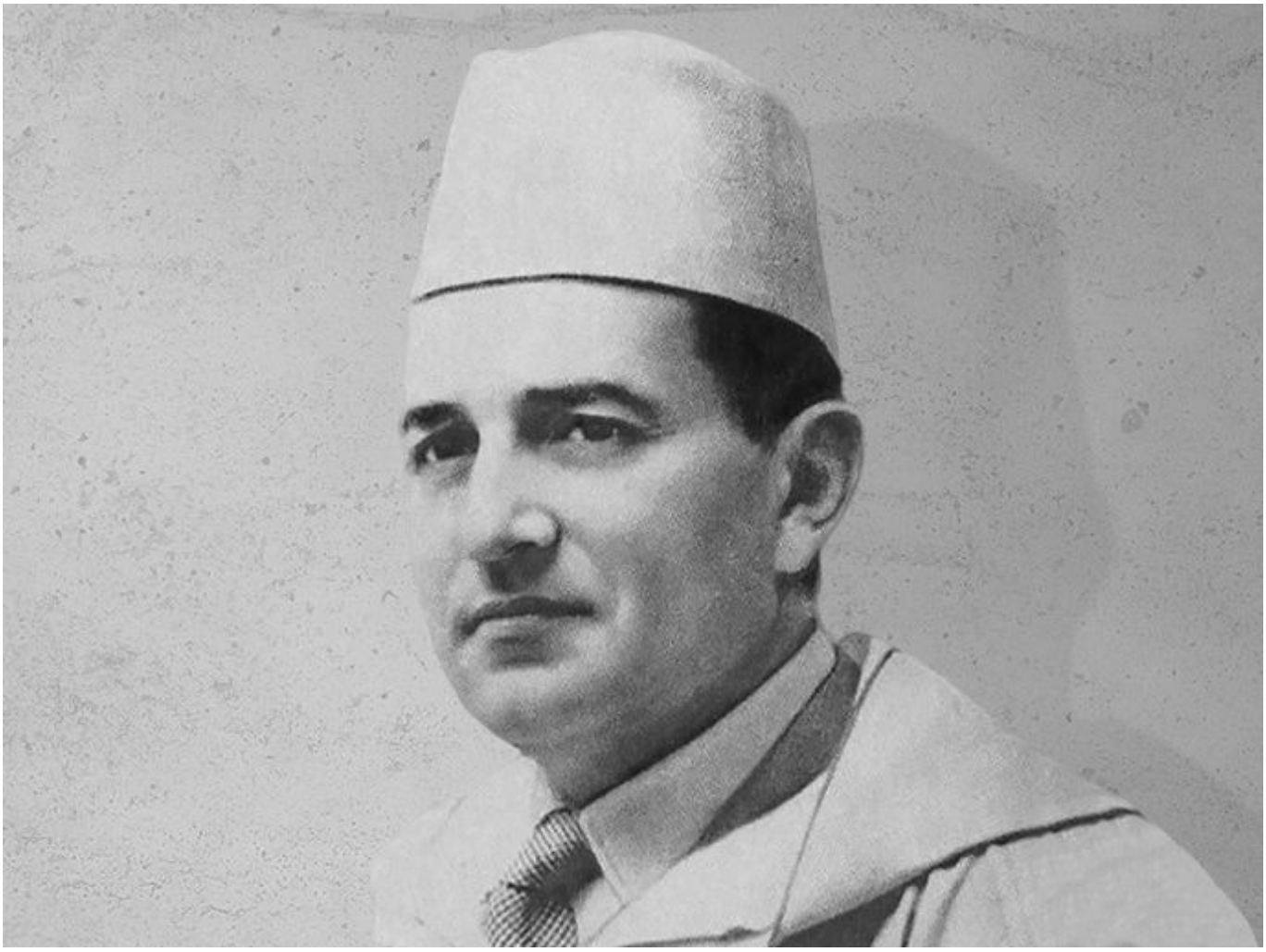

الملحق رقم (04): الحبيب بورقيبة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

المصادر

1.بن خدة بن يوسف ، اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

2.بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود الحاج مسعود، دار الشاطبية، ط2، الجزائر، 2009

3.بورقعة لخضر ، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تح: صادق بوخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

4.دحلب سعد،المهمة منجزة من أجل استقلال لجزائر،دحلب،الجزائر،2007

5.عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

6.كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962/1964من دار القصبة لنشر، الجزائر

المراجع:

1. الإبراهيمي طالب أحمد ، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة إدارة الوثائق والمنشورات، اسبانيا، جوان 1972.

2. أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث1830- 1962م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر

3. أحدادن زهير ، المختصر في تا يخ الثورة الجزائرية 1954- 1962م، مؤسسة أحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر العقاد صالح ، المغرب العربي الكبير، في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1993.

4. أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية1956- 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

5. البخاري حمانة، الأبعاد العربية للثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد83، نوفمبر1984

6. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989م ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص474- 475 -

7. بلبل محمد ، بحوث ودراسات عن مسار الثورة الجزائرية من أجل الاستقلال والتحرر 1954- 1962م، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.

8. بلعربي خالد ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، 2010

9. بلوزاع براهمة ، نظرة على الجزائريين 1947- 1962م من خلال كتابات الجزائرين في الصحافة التونسية(الزهرة، الأسبوع، الصباح) انموذجا، ط1، الجزائر، 2015.

10. بن الشيخ حكيم ، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية 1945 1954، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2013

11. بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962م، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1.

12. بن عطية فاروق ، الأعمال الإنسانية اثناء حرب التحرير 1954-1962م، ترجمة كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، تقديم سعد دحلب ومصطفى مكاسي، المؤسسة الوطنية للفنة، المطبعية، الجزائر،2011 -

13. بن عطية فاروق ، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير، 1954م/1962م، تر: كابويا عبد الرحمان- سالم محمد، تقديم: سعد دحلب ومصطفى مكاسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011

14. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1

15. بوخارى جومانة ، فلسفة الثورة الجزائرية، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2012.

16. بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول1958- 1962م سنوات الحسم والخلاص، ط1، الجزائر

17. بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرنين 19و 20م الثورة في الولاية الثالثة، مج 05، دار البصائر، الجزائر.
18. بوعزيز يحي ، الثورة في الولاية الثالثة 1954- 1962م، دار الأمة، ط2، الجزائر، .2010.
19. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
20. بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة،2009م
21. بوعزيز يحي، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر وإفريقيا، الملتقى الدولي الجزائري(24-28نوفمبر 1984) الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية
22. بومالي حسن ، أول نوفمبر 1954م بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 1428، 2007
23. التميمي عبد الجليل ، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1913/1881م، دار الكتب الشرقية، 1973م.
24. توهامي عمر ، مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر.
25. جوبيه عبد الكامل ، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954- 1962م، ط1، 2012
26. حداد إبراهيم، الشيوعية والديمقراطية في الشرق والغرب، مطابع سيما، دار الثقافة، بيروت 1950
27. حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني، ترجمة كميل داغر،مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، لبنان.
28. حلواني أحمد ، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية من 1955- 1958م، دمشق، 2018
29. حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر
30. خضير ادريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962،ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر،2005
31. خيضر ادريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث1830- 1962م، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006
32. سعدي عثمان ، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012

33. شبوب محمد ، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م ظروفه أسبابه انعكاساته على مسار الثورة، ط1، الجزائر، 2013

34. صاري جيلالي أيام من معركة الجزائر 28 جانفي 4 فيفري 1957م، تر: خليل أوذاينية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013

35. ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954- 1962م، القافلة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013

36. عالم مليكة ، محاضرات في تاريخ الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2022.

37. عباس محمد ، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2014

38. عباس محمد ، مثقفون في ركاب الثورة في كواليس التاريخ، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004

39. العبيدي علي ، صفحات من تاريخ الجزائر الوسيط، الحديث والمعاصر، ج02، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020

40. العربي الزبيري محمد ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج02، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2014

41. العربي الزبيري محمد ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984

42. العربي الزبيري محمد ، تاريخ الجزائر المعاصر،ج1،ا لاتحاد الكتاب للعرب، دمشق، 1999

43. علي العريبي ، الحاضرة المجلد الثاني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، شركة أوربيس للطباعة، جويلية،1995من ص136

44. غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958م، غرناط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

45. فراترز إيريكا ، مناهضو حرب الجزائر 1959-1963م مع الحراك المدني اللاعنفي، دار القصبة للنشر ،2012.

46. قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954م، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

47. قداش محفوظ ، وتحررت الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2011

48.قندل جمال ، استراتيجة الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس وشارل 1957- 1962م، دار الكوثر، الجزائر، 2013

49.قيران دنيال ، عندما تثور الجزائر، تر: عيد دوان، دار التنوير، ط1، الجزائر، 2014

50.لونيسي ابراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954- 1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

51.لونيسي رابح ، حرب الانطلاقات المصاعب والتحديات، كوكب العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، الجزائر

52.لونيسي رابح ، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، ط2، الجزائر، 2012.

53.مريوش أحمد ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1،ط1،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013

54.منغور احمد ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962م، دار التنوير، الجزائر، 2013

55.مؤلف مجهول، الثورة من الشعب وللشعب المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، ج3، الجزائر

56.مياسي ابراهيم، مقاربات في تايخ الجزائر 1830- 1962م، دار هومة، ط2، الجزائر، 2011

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Charles de Gaulle. Mémoires de Guerre

2. DévernoisGuy.le voyage du général de gaul. Revue de défense national . place joffre paris vii Nouvelle série- 15² année 1959

3. Fanc-Tireur. In le monde. 19novembre1954

4. FloravnzoAmiraglio di squadra. L`arme décisive : réalité et illusions. Revue de Défense Nationale Nouvelle Série- 15e Année-Février 1959

5. Gallisot René. Maghreb Algérie Classes et Nations. Arcantère Edition.paris.Tome2. 1987

6. Jérome Hélie, Les Accords D'evian

7. les vérités cachées de la guerre d'algérie , jean sévillia.

8. New york times. In le monde.19 novembre1954

المقالات والمجلات:

1. بوصبع أحميد حمد ، دور الثقافة في النضال الوطني عند أميلكار كابرال، مجلة الجامعي العدد الثلاثون، كلية الآداب، جامعة سبها، دار الوطنية للكتاب، بنغازي، ليبيا.

2. تريكي أحمد، نظرية تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة القرطاس، ع2، جامعة بشار، جانفي2015.

3. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995

4. قبايلي هواري ، الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلا ع الثورة الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث .والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع01، جامعة معسكر، ديسمبر 2007..

5. مكاوي محمد محاضرة الأوضاع السياسية في الجزائر قبل انطلاق الثورة، جامعة تلمسان..

6. مولود قاسم نايت بلقاسم ، دور الفاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالهما بل وإفريقيا كلها حريتها، الملتقى الدولي الجزائري، (24-28 نوفمبر 1984)، الثورة الجزائرية وصداها في العا لم، المركز الوطني للدراسات التاريخية.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان:

إهداء:

قائمة المختصرات:

مقدمة:.....أ

فصل تمهيدي: أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1954م)

1- الأوضاع السياسية:.....8

2-الأوضاع الاقتصادية:.....12

3-الأوضاع الاجتماعية:.....17

4-الأوضاع الدينية:.....19

5-الأوضاع الثقافية:.....20

الفصل الأول: الثورة التحريرية وأبعادها 1954م-1962م.

تمهيد:.....24

1- الأزمة الحزبية والعمل المسلح.....25

أ-أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....25

ب-اللجنة الثورية للوحدة والعمل(C.R.U.A) 13 مارس 1954.....28

ج-اجتماع لجنة 22 عضو:.....30

د- بيان أول نوفمبر 1954م.....32

2- اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954م.....34

أ- الصعوبات التي واجهت الثورة في عامها الأول:.....34

ب-ملف الثورة في باندونغ 18/ 24 افريل 1955م.....38

ج- هجومات الشمال القسنطيني 20 اوت 1955م.....39

د- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.....41
3- التفاوض والاستقلال.....45
أ- مظاهرات 11ديسمبر 1960.....45
ب- اتفاقيات ايفيان الأولى والثانية.....47
جـ- وقف إطلاق النار.....51
د- الاستفتاء والاستقلال.....52
خلاصة الفصل الأول:.....55

الفصل الثاني:دور الثورة الجزائرية في تحرير البلدان المغاربية

تمهيد.....58
1-ثورة نوفمبر 1954في ميزان ثورات العالمية:.....59
2- إسهامات ثورة التحرير الجزائرية في تحرر شعوب إفريقيا:.....61
3- ثورة الجزائر وتصفية مشكل مستعمرات إفريقيا:.....64
4- صدى الثورة الجزائرية وأثرها في التحولات في البلدان العربية:.....66
5- دور الثورة الجزائرية في استقلال دول المغرب العربي:.....66
6- دور الثورة الجزائرية في استقلال فزان بليبيا:.....69
7- الثورة التحريرية الجزائرية واستقلال تونس:.....70
8- دور الثورة الجزائرية في تحرير المغرب الأقصى:.....81
9- أزمة محمد الخامس وفرنسا وتطور الأحداث:.....82
10- استقلال المغرب دلالة على قوة الثورة الجزائرية:.....85
خاتمة.....87
ملاحق.....89

الملخص :

يتناول موضوع دراستنا الثورة الجزائرية ودورها في تحرير كل من فزان ليبيا و تونس و المغرب الأقصى وساهمت بشكل كبير في استقلال هذه الدول بالإضافة إلى دول إفريقيا الغربية والوسطى و التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي كما أيقظت شعور الدول العربية لمناهضة الاستعمار والتضامن من الدول لإنصاف القضايا العادلة . لذلك فالثورة الجزائرية هي النموذج الذي يقتدى به في الجانب الانساني والأخلاقي والثوري وقد خلدها ألتاريخ لمبادئها وأصولها وميثاقها ومساندتها لكل القضايا العادلة .

ABSTRACT :

The subject of our study deals with the Algerian revolution and its role in liberating Fezzan, Libya and Tunisia It contributed greatly to the independence of these countries in addition to the countries of West and Central Africa, which It was under French colonialism that it also awakened the feeling of anti-colonialism and solidarity in the Arab countries States to redress just cases. Therefore, the Algerian revolution is a model for the side to follow Humanitarian, moral, and revolutionary, and history has immortalized it for its principles, origins, charter, and support for all issues.

الكلمات المفتاحية :

الثورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي،مناهضة الاستعمار،التضامن،**استقلال**

key words :

Algerian Revolution, French colonialism, anti-colonialism, solidarity, independence